A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/399
22 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٥ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دور المرأة في التنمية

إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية: المسائل المتعلقة بالجنسين في وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٥	٢
ثانيا -	جعل التنمية تراعي نوع الجنس: تطور المفهوم	٦ - ١٠	٣
ثالثا -	وصول المرأة إلى العمالة المنتجة وتنظيم الأعمال الحرة	١١ -٤٨	٤
	ألف- المرأة في سوق العمل	١٣ - ٢٦	٥
	باء - تنظيم الأعمال الحرة	٢٧ - ٤٨	١٢
رابعا -	نوع الجنس في نماذج اقتصاديات التنمية	٤٩ - ٦١	٢١
	ألف- نوع الجنس في اقتصادات التنمية النيوكلاسيكية	٥١ - ٥٢	٢٢
	باء - نوع الجنس والمنظور البنيوي في اقتصاديات التنمية	٥٣ - ٥٤	٢٣
	جيم- نوع الجنس والتنمية المتجهة إلى الخارج	٥٥ - ٦١	٢٣
خامسا -	نوع الجنس في السياسات الاقتصادية: بعض الأمثلة	٦٢ - ٧١	٢٥
سادسا-	الاستنتاجات: استراتيجيات للزيادة من اشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية	٧٢ - ٧٥	٣٠

061195 061195 95-28859

أولا - مقدمة

١ - ظلت التقارير المتعلقة بإشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية تقدم بانتظام إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس مرة كل سنتين لعدد من السنين، ابتداء من الدورة الثانية والأربعين.

٢ - وسلمت الجمعية العامة في قرارها ١٧٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بأن المرأة تسهم إسهاما كبيرا في مجمل الاقتصاد، وأوصت بتكثيف الجهود لتشجيع إدماج المرأة في عملية التنمية؛ وحثت الحكومات على اتخاذ تدابير لاشراك المرأة في الخطط الإنمائية الوطنية، كعنصر فاعل ومستفيد على السواء، وعلى استعراض أثر السياسات والبرامج الإنمائية على المرأة. وشددت تقارير لاحقة على تنسيق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال دور المرأة في التنمية (A/44/290) وإشراك المرأة بصورة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/44/464) وكيفية معالجة المسائل المتعلقة بالجنسين في جدول أعمال القرن ٢١ (A/48/393).

٣ - وحللت الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية[١] التغيرات التي طرأت على دور المرأة في عملية التنمية في سياق إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وركزت على مسائل منها أثر السياسات الإنمائية على المرأة. وتضمنت ثاني عملية استعراض وتقييم استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، في سياق تحليل العوامل التي تؤثر على تنفيذ الاستراتيجيات، دراسة عن مجموعة كبيرة من سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية وأثرها على مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ووفقا لذلك، فإن هذا التقرير، وهو الرابع ضمن التقارير التي تقدم مرة كل سنتين بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية، يركز، انطلاقا من الأعمال المنجزة، على المشاكل المتعلقة بالجنسين في مجالات تنظيم الأعمال الحرة ووضع سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي. ويعكس اختيار هذا الموضوع تزايد اعتراف الدوائر الأكاديمية والعاملين في مجال التنمية بالحاجة إلى اعتبار نوع الجنس أحد المتغيرات عند وضع السياسات الاقتصادية لكي يفضي تنفيذها إلى نتيجة تكون في الوقت نفسه فعالة ومستصوبة اجتماعيا.

٥ - وكثيرا ما شُدد في اجتماعات أفرقة الخبراء التي تعقدها شعبة النهوض بالمرأة وادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة[٢] ومختلف المؤسسات الإنمائية الدولية[٣] على الحاجة إلى إدراج المسائل المتعلقة بالجنسين ادراجا واضحا في تصميم السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المتعلقة بالتكيف الهيكلي. وتمثل الأدلة المتزايدة المستمدة من التحليلات التي أخذت نوع الجنس في اعتبارها أساس التساؤل عما إذا كانت النماذج الاقتصادية التي تقوم عليها حاليا السياسات الاقتصادية الوطنية الدولية تراعي تماما هذا المتغير البالغ الأهمية. وهذا التقرير يستكشف المسألة الأعم المتمثلة في السياسة الاقتصادية من هذا المنظور.

ثانيا - جعل التنمية تراعي نوع الجنس: تطور المفهوم

٦ - أسفر النظر في معنى التنمية والسياسات الإنمائية والعوامل المؤثرة فيها عن سلسلة متوالية من النهج على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد أدى انشغال العاملين في حقل التنمية مبكرا بالنمو الاقتصادي إلى وضع استراتيجيات ترمي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق الاعتماد الوطني على الذات، وأصبحت التنمية تعرَّف من حيث صلتها بالتخفيف من الفقر. وعجلت الدروس والخبرة المكتسبة خلال عقد من التكيف الهيكلي بإجراء تقييم جديد لمفهوم التكيف. فمفهوم التنمية البشرية المستدامة يشدد على توسيع الخيارات والفرص المتاحة للشعوب وينظر إلى التنمية بوصفها عملية شاملة محورها الإنسان وأساسها اشتراك الجميع. وأفضت تجربة السياسات الانمائية خلال العقد الماضي إلى بروز نظرية نمو جديدة تجمع بين الكفاءة والانصاف وتقدم اطارا لتحليل مصادر النمو الداخلية. بيد أن النظرة السائدة غفلت في معظم الأحيان عن وجود المرأة في جوانب محددة من عملية الانتاج الاقتصادي. وقد حد ذلك الاغفال من جهود التنمية وآثارها. والنمو الاقتصادي وكفاءة المشاريع والعدالة الاجتماعية كلها تقتضي وضع نهج جديد في التنمية يأخذ المرأة في اعتباره بانتظام.

٧ - وخلال العقد الماضي بدأت المسائل المتعلقة بدور المرأة في التنمية تتحول تدريجيا من مسألة جانبية في هدف التنمية الاقتصادية الأساسي إلى عنصر متزايد الأهمية في برنامج التنمية، وبدأت محاولات لادخال متغيرات تتعلق بنوع الجنس في تحليل تغيرات نتائج السياسات الاقتصادية. وأسفرت المحاولات الأولى المتمثلة في "إضافة مسألة المرأة كفكرة لاحقة"[٤] إلى نموذج التنمية الموجود عن ادراك أن نجاح التنمية في حد ذاته يتوقف إلى حد بعيد على مشاركة المرأة في التنمية مشاركة تامة. وأثبتت دراسات عديدة أن الاستثمار في المرأة ليس مسألة عدالة اجتماعية فقط وانما هو أيضا جزء لايتجزأ من الاستراتيجية الانمائية المؤدية إلى استعمال أكفأ للموارد والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد فُسرت صعوبة إجراء الاصلاحات الاقتصادية في بعض البلدان والنتائج المخيبة للآمال في بلدان أخرى بعوامل منها عدم أخذ بعد نوع الجنس في الاعتبار عند القيام بالتكيف الهيكلي.

٨ - وانتهى عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بإدراك جديد لضرورة مراعاة دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي بوضوح في التخطيط الانمائي. وقد تعرض النموذج السابق الداعي إلى "اشراك المرأة في التنمية" إلى نقد شديد لاسيما بسبب محدودية مراعاته للمصلحة الاستراتيجية للمرأة من المنظور القائم على نوع الجنس[٥]. ونتيجة لذلك، تطور النهج المتمثل في الاهتمام بدور المرأة في التنمية ليصبح نهج "نوع الجنس والتنمية" الذي يشدد على العلاقات بين الجنسين من زاوية تشجيع هذه العلاقات أو احباطها للتنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر ولا يقتصر على السعي إلى إدماج المرأة في عملية التنمية، وإنما يتجاوز ذلك إلى "البحث في إمكانية جعل مبادرات التنمية ترمي إلى تغيير العلاقات غير القائمة على المساواة الإجتماعية و/أو العلاقات بين الجنسين وتمكين المرأة من الاضطلاع بدورها في هذه العملية"[٦].

٩ - والتحليل القائم على نوع الجنس، والذي أصبح الآن مقبولا على نطاق واسع في مجال التنمية كاطار تحليلي، يسعى إلى تدارك الاغفال شبه التام لنوع الجنس في النظريات الاقتصادية وصنع السياسات، وذلك عن طريق التشديد على بُعد نوع الجنس في سياسات الاقتصاد الجزئي والكلي وعلى الحاجة إلى اعتبار نوع الجنس أحد المتغيرات في وضع السياسات الاقتصادية والتخطيط الانمائي. ومن نتائج النهج القائم على مراعاة نوع الجنس أنه لاتوجد "مسائل نسائية" قائمة في حد ذاتها. بل ان هناك مسائل عديدة منها التحولات الاقتصادية، وتوزيع الموارد، والادخار، والاستثمار، والنمو، وتكوين رأس المال البشري، والفقر، وسوق العمل، وعدم المساواة، ودور الدولة، يمكن فهمها فهما أحسن لو جـُزئت حسب نوع الجنس منذ وضع المفاهيم ورسم السياسات بدلا من الاكتفاء بالاشارة إلى المرأة في التحليلات دون تغييرها.

١٠ - وبالرغم من تسليم الوكالات الإنمائيـــة الوطنية والدولية والأوساط الأكاديمية بأهمية مراعاة نوع الجنس في وضع السياسة الاقتصادية فإنـــه لا يستخدم كأداة في صياغة الخطط ووضع السياسات، كما لا يوجد "حوار مستدام بين المخططين والعاملين في مجال البحوث ممن يمكن أن يساعدوهم على إجراء تحليل قائم على اعتبارنوع الجنس"[٧]. ولسد هذه الفجوة، لا بد من الجمع بين أدوات التحليل الاقتصادي والحقائق المتعلقة بنوع الجنس بطريقة تفضي إلى إدراج البعد المتعلق بنوع الجنس في عملية صياغة السياسات وتحليلها.

ثالثا - وصول المرأة إلى العمالة المنتجة وتنظيم الأعمال الحرة

١١ - تتطلب التنمية المستدامة توازنا ديناميا بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية. ونظرا لدور المرأة في كل من الانتاج والانجاب الاجتماعي، فان التنمية المستدامة، تعريفا، عملية تقوم فيها المرأة بدور مركزي. وخلال عقد الأمم المتحدة للمرأة وإثر اعتماد استراتيجيات نيروبي التطلعية أصبح يـُعترف بدور المرأة المركزي في العديد من السياسات والبرامج التي تضعها الحكومات والمؤسسات الانمائية والمالية الدولية لتعزيز إشراك المرأة في التنمية. بيد أن تلك الجهود ركزت أساسا على آثار التنمية على المرأة بما في ذلك زيادة التمييز، وغفلت إلى حد ما عن دورها كمورد اقتصادي غير مستعمل استعمالا كافيا مما يحد من كفاءتها الانتاجية والانجابية. ورغم تحقيق تقدم ملموس في وصول المرأة إلى التعليم والخدمات الصحية، لم يحدث مثل ذلك التقدم في مجالات أخرى، اضافة إلى أن التحسن في التحصيل العلمي والوصول إلى العمالة بأجر لم يـُترجم إلى زيادة في الاستقلالية والقدرة الاقتصاديتين.

١٢- وتوجد مسألتان متزايدتا الأهمية في وضع السياسات الاقتصادية الحساسة لنوع الجنس ينبغي دراستهما: وصول المرأة المتزايد إلى العمالة المنتجة، لاسيما في قطاعات النمو؛ وأدوار المرأة المتزايدة في تنظيم الأعمال الحرة.

ألف - المرأة في سوق العمل

١٣ - تقوم المرأة بدور اقتصادي هام في جميع مجتمعات العالم وتسهم بقدر كبير في الناتج والتنمية القوميين. وخلال العشرين سنة الأخيرة ظهرت أنماط جديدة من اشتراك المرأة في الاقتصاد. وأصبحت معدلات اشتراكها في النشاط الاقتصادي ترتفع باطراد، وتوحي بعض التقديرات بأنها ستقارب معدلات اشتراك الرجل بحلول سنة ٢٠٠٠ في معظم الاقتصادات الصناعية وبعض الاقتصاديات النامية[٨].

١٤ - وخلال العشرين سنة الماضية، دخلت المرأة سوق العمل بأعداد متزايدة وارتفع متوسط نسبتها من قوة العمل ارتفاعا واضحا في جميع المناطق باستثناء افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى. ومعدلات اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي في ارتفاع في جميع المناطق، في حين تشهد معدلات اشتراك الرجل انخفاضا. ويتفق معظم محللي جوانب العمل الاقتصادية على أن الارتفاع الذي تشهدة نسبة اشتراك المرأة هو ظاهرة دولية دائمة. وفي حين أن الظواهر التي لوحظت في الماضي كشفت تركز المرأة في عدد محدود من القطاعات أو العمالة المنخفضة الأجر أو الأقل استقرارا، أظهرت تلك القطاعات أكبر قدر من الدينامية في سياق إعادة الهيكلة العالمية، وهي توحي بضرورة إعادة النظر في العديد من الافتراضات المسبقة في خصوص دور المرأة في سوق العمل.

١٥ - والتطورات الديمغرافية، والحاجة الاقتصادية، والتغيرات في أنماط العمالة، والطلب على العمل هي العوامل التي تكمن وراء تدفق المرأة بأعداد كبيرة إلى سوق العمل الرسمي. وتمثل المرأة اليوم في البلدان النامية ٣١ في المائة من قوة العمل. (انظر الجدول ١). وتشير التقارير الوطنية من البلدان الصناعية إلى أن المرأة تمثل في تلك البلدان حوالي نصف القوة العاملة. وكانت الزيادة سريعة بشكل ملحوظ خلال العشرين سنة الماضية: ففي البرتغال، مثلا، ارتفعت نسبة المرأة في قوة العمل من ٢١,٣ إلى ٤٣,٧ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠[٩].

الجدول ١ - معدلات النشاط الاقتصادي، حسب الجنس، ١٩٧٠-١٩٩٠

(بالنسب المئوية)

	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
المناطق المتقدمة النمو						
أوروبا الشرقية	٥٦	٧٩	٥٦	٧٧	٥٨	٧٤
أوروبا الغربية	٣٧	٧٨	٤٢	٧٥	٥١	٧٢
المناطق النامية	٤٠	٨١	٤٦	٧٨	٥٤	٧٥
شمال افريقيا	٨	٨٢	١٢	٧٩	٢١	٧٥
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٧	٩٠	٥٤	٨٩	٥٣	٨٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
أمريكا اللاتينية	٢٢	٨٥	٢٥	٨٢	٣٤	٨٢
منطقة البحر الكاريبي	٣٨	٨١	٤٢	٧٧	٤٩	٧٢
آسيا والمحيط الهادئ						
شرقي آسيا	٥٧	٨٦	٥٨	٨٣	٥٦	٨٠
جنوبي آسيا	٢٥	٨٨	٢٤	٨٥	٤٤	٧٨
آسيا الوسطى	٥٥	٧٦	٥٦	٧٧	٥٨	٧٩
غربي آسيا	٢٢	٨٣	٢٦	٨١	٣٠	٧٧
أوقيانوسيا	٤٧	٨٨	٤٦	٨٦	٤٨	٧٦

المصدر: نساء العالم، ١٩٩٥: الاتجاهات والاحصاءات، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XVII.2).

١٦ - ومن المتوقع أن تتيح الفرص الجديدة التي يوفرها ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة الموارد اللازمة لتحقيق المزيد من الاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على النفس. بيد أن نصيب المرأة من البطالة يتجاوز في معظم الأحيان وبشكل غير متناسب نصيبها في القوة العاملة في معظم البلدان النامية وفي الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال (حيث تمثل المرأة أكبر نسبة من العاطلين عن العمل) وفي بعض البلدان الصناعية التي تتوافر عنها احصائيات مقارنة (الجدول ٢). وفي بعض الحالات، مثل حالة أوروبا الشرقية، قد لا تكون زيادة نصيب المرأة من النشاط الاقتصادي مؤشرا على تزايد النشاط الاقتصادي، نظرا إلى ان البطالة أكثر انتشارا في صفوف الشابات اللائي يغادرن الدراسة للدخول إلى سوق العمل. وفي بولندا مثلت المرأة سنة ١٩٩٠ قرابة ٦٠ في المائة من جميع من انقطعوا عن التعليم ولم يجدوا عملا.

الجدول ٢ - نسبة العاطلات والنشطات اقتصاديا: بلدان ومناطق مختارة، ١٩٧٥، و ١٩٨٥، و ١٩٩١-١٩٩٢

(بالنسب المئوية)

الجدول ٢ (تابع)

	١٩٧٥		١٩٨٥		١٩٩١-١٩٩٢	
	العاطلات	النشطات اقتصاديا	العاطلات	النشطات اقتصاديا	العاطلات	النشطات اقتصاديا
البلدان النامية						
البرازيل	٢٨,٣	٢٤,٤	٣٣,٨	٢٧,٢	٣٣,٢	٣٥,٢
بربادوس	٥٧,١	٤٣,٣	٥٩,٤	٤٧,٢	٦٤,٥	٤٨,٣
بنما	٤٥,٦	٢٥,٨	٤٧,١	٢٦,٧	٥٠,١	٢٩,٢
بورتوريكو	٢٥,٥	٢٨,٣	٢٦,١	٢٩,٤	٢٩,٦	٣٧,٦
تايلند	٣٨,٥	٤٧,١	٦٠,٨	٤٥,٩	٥١,٠	٤٧,١
ترينيداد وتوباغو	٣٧,٥	٢٧,٨	٣٦,٣	٢٩,٧	٤٥,٥	٣٣,٨
جامايكا	٦٧,٢	٤٤,٦	٦٦,٢	٤٥,٨	٦٨,٣	٤٦,٥
الجمهورية العربية السورية	٢,٩	١٣,٢	٢٥,٥	١٦,٠	٣٧,٥	١٨,٠
جمهورية كوريا	٢٢,٥	٣٣,٣	٢٢,٨	٣٤,٠	٢٩,٥	٤٠,٠
شيلي	٣٥,٢	٢٤,٨	٣٠,٨	٢٨,٠	٣١,٢	٣١,٠
غانا	٢١,٥	٤١,٩	٣٠,٧	٤٠,٦	١٠,٠	٠٠
فنزويلا	٢٢,١	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٦,٧	٣٤,٧	٣٠,٩
كوستاريكا	٣٨,٣	١٩,٧	٣٠,١	٢١,٦	٣٦,٠	٢٩,٨
البلدان الصناعية						
المانيا	٤٢,٠	٣٧,٢	٤٤,١	٣٧,٧	٥٢,٢	٣٨,٥
ايطاليا	٥٤,٦	٣٠,١	٥٧,٤	٣١,٧	٥٨,٠	٣٧,١
البرتغال	٤٤,٨	٣٠,٩	٥٦,٩	٢٤,١	٦١,١	٤٢,٣
بلجيكا	٥٤,١	٣٢,٢	٥٥,٩	٣٣,٨	٦١,٧	٤١,٣
تركيا	١١,٤	٣٦,٥	١٦,٤	٣٤,٠	٢٦,٩	٣١,٤
الدانمرك	٣١,٩	٤٠,٠	٥٥,٦	٤٤,٢	٤٩,٤	٤٦,٥
سويسرا	٢٣,٣	٣٥,٣	٤٥,٩	٣٦,٧	٤٢,٩	٤٤,٢

الجدول ٢ (تابع)

	١٩٧٥		١٩٨٥		١٩٩١-١٩٩٢	
	العاطلات	النشطات اقتصاديا	العاطلات	النشطات اقتصاديا	العاطلات	النشطات اقتصاديا
فرنسا	٥٦,٦	٣٧,٧	٥٣,٨	٣٩,٦	٥٤,١	٤٣,٨
فنلندا	٣٤,٨	٤٥,٠	٤٦,٦	٤٦,٦	٣٨,٦	٤٧,٠
المملكة المتحدة	١٨,٧	٣٧,١	٣١,٢	٣٨,٧	٢٦,٢	٤٣,٣
النرويج	٤٧,٥	٣٥,٠	٥٤,٩	٤٠,٥	٤١,١	٤٥,٢
النمسا	٥٤,١	٣٩,٦	٣٩,٦	٤٠,٢	٤٥,١	٤١,٠
هولندا	٢١,٧	٢٨,٦	٣٤,٦	٣١,٠	٥٥,٩	٣٩,٧
الولايات المتحدة	٤٤,٠	٣٩,١	٤٥,٦	٤١,٥	٤٢,٨	٤٥,١
اليونان	٣٤,٦	٢٥,٩	٤٢,٥	٢٦,٤	٦١,٩	٣٦,٨

المصدر: مكتب العمل الدولي، حولية احصائيات العمل لعامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠.

١٧ - ويجدر بالملاحظة أيضا أن العديد من النشطات اقتصاديا هن في حالة عمالة ناقصة. وفي البلدان النامية تتسم العمالة الناقصة النسائية بانخفاض أو تدني الانتاجية الحدية وبالعمل الفصلي. وتواصلت العمالة الناقصة الهيكلية الموروثة عن نظم الاقتصاد المخطط مركزيا في شكل انتشار البطالة الناقصة في صفوف ذوات التعليم العالي والمتخصص وانعدام فرص العودة إلى العمل في مستوى متناسب مع درجة تعلمهن أو خبرتهن. وزادت من حدة ذلك ممارسات منتشرة مثل العمل بالدوام الجزئي إلزاما، واجازات رعاية الأطفال المطولة، وسياسات الاجازات الادارية والتقاعد المبكر، التي تلجأ اليها المؤسسات التي تخفض من عدد عمالها أو تقوم باعادة تنظيم هياكلها.

١٨ - وتعرف منظمة العمل الدولية العمالة الناقصة بأنها حالة من يود الحصول على عمل اضافي، أو من يعمل بأجر منخفض، أو من لا تُستعمل مهاراته استعمالا كاملا[١٠]. وحسب هذا التعريف، تمثل العمالة الناقصة إحدى سمات العمالة النسائية حاليا في البلدان الصناعية، حيث يجري، في سياق تحرير أسواق عوامل الانتاج والمنتجات واستجابة لتزايد البطالة، توجيه خلق الوظائف نحو العمل بالدوام الجزئي والعمل المؤقت والعمل العرضي. وتشير البيانات الحالية إلى أنه مع تزايد نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، يزداد عدد النساء اللائي يبحثن عن عمل بأجر بدوام كامل ولكن آل بهم الأمر إلى العمل بدوام جزئي فقط[١١]. (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣ - نصيب المرأة من العمالة بالدوام الجزئي: بلدان مختارة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٧٩-١٩٩٢

(بالنسب المئوية)

	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
ألمانيا	٩١,٦	٩١,٩	٨٩,٧	٨٩,٦	٠٠
إيطاليا	٦١,٤	٦٤,٨	٦٧,٢	٦٥,٤	٦٧,٩
بلجيكا	٨٨,٩	٨٤,٠	٨٨,٦	٨٩,٣	٠٠
الدانمرك	٨٦,٩	٨٤,٧	٧٥,٧	٧٥,٥	٠٠
فرنسا	٨٢,٢	٨٤,٤	٨٣,٦	٨٣,٧	٨٣,٧
كندا	٧٢,١	٧١,٣	٧١,٠	٧٠,٥	٧٠,٠
المملكة المتحدة	٩٢,٨	٨٩,٨	٨٦,٢	٨٦,١	٨٥,٤
النمسا	٨٧,٨	٨٨,٤	٨٩,١	٨٩,٧	٠٠
الولايات المتحدة	٦٨,٠	٦٦,٨	٦٧,٦	٦٧,٢	٦٦,٤
اليابان	٧٠,١	٧٢,٨	٧٠,٧	٦٩,٩	٦٩,٣

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، آفاق العمالة، تموز/يولية ١٩٩٣.

١٩ - بيد أن معدلات النشاط الاقتصادي المتزايدة باطراد لاتعكس بالكامل مدى اسهام المرأة في التنمية لأنها لا تعترف تماما بالعمل الذي تقوم به المرأة في المنزل أو خارج اطار الاقتصاد الرسمي. كما أن الدخل الذي تحصل عليه المرأة لايمثل قياسا لاسهامها في الاقتصاد. وقد تحقق بعض التقدم في مجال المساواة في الأجور خلال الأربعين سنة الماضية، بيد أن درجاته تختلف من منطقة إلى أخرى ومن فئة عمرية إلى أخرى. ففي حين أن أجور ومرتبات الشابات في بعض الاقتصادات الصناعية يكاد يصل إلى مستوى مرتبات وأجور الرجال القائمين بنفس العمل[١٢]، لاتزال أجور ومرتبات النساء في معظم مناطق العالم النامية أقل من أجور ومرتبات الرجال[١٣]. والفرق في الأجور كبير بشكل خاص في البلدان النامية وفي البلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الصناعي والتي تدهورت معايير العمل فيها تحت ضغوط التنافس في الأسواق العالمية على ترويج المصنوعات واجتذاب الاستثمار الأجنبي (انظر الجدول ٤). وأجور المرأة في الصناعات التحويلية أدنى من أجور الرجل في معظم البلدان. ففي اليابان مثلا، تكسب المرأة العاملة في الصناعات التحويلية ٤٠ في المائة فقط مما يكسبه الرجل العامل في نفس القطاع.

الجدول ٤ - أجر المرأة كنسبة مئوية من أجر الرجل: حسب المناطق، ١٩٧٠-١٩٩٠

المناطق	القطاع الزراعي			القطاعات غير الزراعية			الصناعات التحويلية		
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
افريقيا									
متوسط	٧٠,٠٠	٥٨,٥١	٦٩,٢١	٦١,٤٦	٨١,٧٩	٨٩,٤٣	٦٣,٥٠	٦٠,٠٠	٧٣,٢٥
أقصى	٧٥,٠٠	٦٧,٥٢	٨٣,٦٣	٦١,٤٦	١١٤,٠٠	١١٣,٥٠	٦٣,٥٠	٦٢,٠٠	٩٧,٠٠
أدنى	٦٥,٠٠	٤٩,٠٠	٥٥,٠٠	٦١,٤٦	٦٤,٣٠	٧٣,٠٠	٦٣,٥٠	٥٥,٠٠	٤٩,٠٠
أمريكا اللاتينة والبحر الكاريبي									
متوسط	٧٧,٠٠	٦٧,٥٥	٨٧,٥٨	٠٠	٧٤,٥٢	٦٨,٨٦	٨٢,٠٠	٧٠,٢٥	٧٤,٧٥
أقصى	٨٣,٠٠	٧٨,١١	٩٨,٢١	٠٠	٨١,٢٤	٧٥,٩٧	٨٢,٠٠	٨١,٠٠	٩٤,٠٠
أدنى	٧٠,٠٠	٥٢,١٦	٧٤,٨١	٠٠	٦٩,٩٧	٦٤,٦٢	٨٢,٠٠	٥١,٠٠	٦٥,٠٠
أوروبا الغربية ودول أخرى									
متوسط	٨١,٧٠	٨٠,٣١	٨٥,١٧	٦٨,٨٤	٧٧,١٦	٧٨,٣٥	٦٦,٠٤	٧٥,٠٠	٧٤,٦٤
أقصى	١١١,٠٠	٩٨,٠٠	٩٨,٥٥	٨٦,٩٣	٨٧,٤٣	٩٠,٨٠	٨٠,٠٠	٩٠,٠٠	٨٩,٠٠
أدنى	٥٦,٠٠	٦٣,١٢	٦٤,٤٥	٥٧,٥٣	٦٤,٦٩	٦٥,١٥	٥٥,٠٠	٦١,٠٠	٥٩,٠٠
آسيا والمحيط الهادئ									
متوسط	٧٤,٠٠	٧٨,٥٧	٧٩,٣١	٩١,٥١	٦٩,٧٨	٦٨,٢٢	٦٠,٠٠	٤٤,٠٠	٤١,٠٠
أقصى	٩٠,٠٠	٩١,٥٥	٩٢,٢٠	٩١,٥١	١٠١,٥٣	٨٩,٨٠	٨٤,٠٠	٨٦,٠٠	٩٧,٠٠
أدنى	٤٨,٠٠	٥٧,١٥	٦٠,٧٦	٩١,٥١	٤٤,٤٠	٤٩,٦١	٦٠,٠٠	٤٤,٠٠	٤١,٠٠
أوروبا الشرقية									
متوسط	٧٣,٠٠	٠٠	٧٤,٠٠	٦٩,١٨	٧٠,٤٠	٧٥,٣٩	٦٨,٨٠	٦٩,٦٧	٧٢,٧٥
أقصى	٧٣,٠٠	٠٠	٧٤,٠٠	٦٩,١٨	٧٢,٣٩	٨٢,٠٠	٦٩,٦٠	٧٣,٠٠	٧٨,٠٠
أدنى	٧٣,٠٠	٠٠	٧٤,٠٠	٦٩,١٨	٦٨,٤١	٧١,٠٠	٦٨,٠٠	٦٨,٠٠	٦٨,٠٠

المصدر: الأمم المتحدة، قاعدة بيانات المؤشرات والاحصائيات المتعلقة بالمرأة (ويستات)، الاصدار الثالث، قرص ليزري (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XVII.6).

٢٠ - وبينت البحوث القائمة على التجربة أن نسبة تتراوح بين ٤٠ و٨٠ في المائة من الفرق بين متوسط أجري الرجل والمرأة عن ساعة العمل الواحدة في العديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة النمو يمكن تفسيرها بالتمييز، مما يترك للسمات المتصلة بالانتاجية والفوارق في رأس المال البشري تفسير النسبة المتبقية. ولعل التمييز في الأجور من الجوانب الأقل أهمية في التمييز القائم على نوع الجنس في سوق العمل. فالأهم من ذلك هو الوصول إلى الأسواق والاشتراك فيها. وبينت دراسة أجريت في مجال التنمية الريفية في افريقيا أن المرأة تواجه أحيانا أشكالا قصوى من التمييز تعوق وصولها إلى العمالة بأجر خارج

القطاع الزراعي، وذلك لأسباب تتصل أساسا بمستوى التعليم ومستوى الأجور ونوع الجنس. ففي حين أن احتمال حصول الرجل ذي التعليم الثانوي على عمل يبلغ ٧٥ في المائة فإنه ليس للمرأة التي لها نفس سمات التعليم والسن سوى نصف ذلك الاحتمال[١٤]. أما احتمالات حصول المرأة التي لم تحصل الا على تعليم ابتدائي أو أقل فلا تمثل سوى كسر من حظوظ الرجل، مما يوحي بوجود تمييز يختلف باختلاف مستوى التعليم[١٥].

٢١ - ولا يزال توزع العمالة النسائية يتسم بتركز عال في قطاع وحيد في حين أن عمالة الرجل أكثر توزعا[١٦]. وباستثناء افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوبي آسيا حيث يتركز عمل المرأة في الزراعة، تميل المرأة إلى العمل في مجال الخدمات. وقد أصبح قطاع الخدمات قطاعا "أنثويا" في معظم البلدان. وتتركز عمالة المرأة في الخدمات العامة والتدريس والمؤسسات الادارية والتجارية والخدمات المحلية، التي كثيرا ما تمثل المرأة فيها ٩٠ في المائة من العاملين. ولا تزال الصناعة مصدرا متواضعا للعمالة النسائية، باستثناء أوروبا الشرقية وجنوبي وجنوب شرقي آسيا، حيث تمثل المرأة في بعض البلدان أكبر نسبة من القوة العاملة في الصناعات التصديرية.

٢٢ - وشهد العقد الماضي اتجاهات نحو التخفيض من التمييز المهني القائم على الجنس، مع وصول المرأة في بعض البلدان إلى مناصب مهنية عالية المستوى. بيد أن نصيب المرأة من العمالة في المهن "النسائية" ازداد، مما رسّخ التمييز القائم على نوع الجنس في أسفل سلم سوق العمل[١٧]. والى حد ما، زاد التحول الواضح إلى الخدمات، التي تمثل حاليا حوالي ٦٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي وما بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من جميع الوظائف في البلدان المصنعة من أهمية العمالة النسائية لأن المرأة تمثل حاليا ما بين ٥٥ و ٨٠ في المائة من العاملين في قطاع الخدمات. وفي الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، حيث التميز بين الجنسين في سوق العمل أوضح مما هو عليه في غيرها من الاقتصادات الصناعية، أدت التغييرات الهيكلية في الاقتصاد والتحويل إلى القطاع الخاص إلى إعادة توزيع العمالة النسائية في قطاع الخدمات من القطاعات التي اكتسبت سمعة أحسن من حيث الأجر والمركز، مثل التأمين والأعمال المصرفية، إلى القطاعات التي تتسم بنسبة مرتفعة من العاملات ومستوى منخفض من مردود عملهن، مثل التعليم والتمريض وخدمات الرعاية الاجتماعية.

٢٣ - وفي الاقتصادات النامية، يتعرض عمل المرأة إلى تمييز من نفس النوع الذي يحدث في الاقتصادات الصناعية، فالمرأة غير ممثّلة بدرجة كافية في المهن والمناصب المرتفعة الأجر، وهي تعمل بأعداد كبيرة بدرجة غير متناسبة في المهن المنخفضة الأجر والمركز. وقد أدى تخفيض عدد العمال في القطاع العام، في اطار التكيف، خلال العقد الماضي إلى تعزيز هذا النمط من التمييز بعض الشيء ما جعل اليد العاملة النسائية الزائدة على الحاجة تنتقل إلى القطاعات المزدحمة التي يسهل الدخول اليها، مثل القطاع غير الرسمي والخدمات، وهو تحول لم يحدث في حالة الرجل.

٢٤ - ومن الاتجاهات الأخرى التي تشهدها العمالة النسائية في البلدان النامية، نمو العمالة الصناعية النسائية في سياق نمو الصناعات التحويلية التصديرية وانعكاس جزئي لاتجاه نمط الهجرة المتصلة بالعمل التي حدثت في السبعينات، إذ خفضت قيود الطلب وسياسات تحرير التجارة كثيرا من توافر الوظائف في المناطق الحضرية ومن الدخل الحقيقي. ورغم ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والاجور في القطاع الزراعي، لم تتمكن المرأة في البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من تلك التطورات بسبب القيود المفروضة على انتقالها من عمل إلى آخر وبسبب استمرار العوائق التي تحد من وصولها إلى الأرض والائتمان والخدمات الارشادية.

٢٥ - وتعمل المرأة حاليا في جميع أنحاء العالم بمعدلات أكبر من الرجل في قطاعات تنشّط النمو الاقتصادي وتعزز الابتكار والتغير الاجتماعي. ويبدو أن هناك صلة إيجابية بين أهمية القطاع من حيث نصيبه في الناتج القومي الاجمالي وبين تركيز اليد العاملة النسائية. ويبدو أن هناك صلة مماثلة بين امكانيات نمو أحد القطاعات وبين درجة تمثيل المرأة في قوة العمل فيه، أي أن المرأة تتركز في قطاعات الاقتصاد السريعة النمو وفي المهن السريعة النمو. وبحلول سنة ٢٠٠٠ ستكون أكبر المهن العشرين توليدا للوظائف في الخدمات والفئات التي يتركز فيها عمل المرأة بشدة[١٨]. وتوحي الاتجاهات السائدة في اشتراك المرأة في القوة العاملة اضافة إلى أنماط إعادة التنظيم والتحول في الاقتصاد العالمي إلى أن المستقبل سيشهد ازدياد عدد النساء كعاملات وكمنظّمات للأعمال الحرة. "ان ما تريده المرأة من عملها يتلاءم مع احتياجات السوق أكثر من رغبات الرجل. ومن المفروض أن يجعل نجاحها المتوقع الجميع متفائلين باحتمالات النمو الاقتصادي"[١٩].

٢٦ - ويبدو أن مراعاة هذا الاتجاه الذي يشهده الاقتصاد العالمي من الجوانب الهامة في صياغة سياسات العمالة الرامية إلى تحقيق أكبر قدر من النمو.

باء - تنظيم الأعمال الحرة

٢٧ - شهدت السنوات الأخيرة انعكاس الاتجاه السابق لتقلص عمل المرأة لحسابها الخاص، إذ تشير التقديرات إلى أن معدل نمو عمل المرأة لحسابها الخاص تجاوز بحلول نهاية الثمانينات نمو عمالتها إجمالا[٢٠]. وتفيد قاعدة بيانات المؤشرات والاحصائيات المتعلقة بالمرأة بأن نسبة النساء إلى الرجال في صفوف أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص ارتفعت في جميع المناطق تقريبا خلال العشرين سنة الماضية.

٢٨ - ومع حصول المرأة على مكانة بارزة في سوق العمل وتحسن وصولها إلى موارد الانتاج، أصبح الاعتماد على نهج التهميش في تحليل دور المرأة في التنمية غير واقعي ولامعنى له. وأفادت الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة في التنمية أن المؤسسات النسائية تمثل نصيبا لايستهان به، ٤٠ في المائة في بعض الحالات، من المؤسسات التجارية الجديدة. وفي الولايات المتحدة بلغ معدل نمو

مؤسسات الأعمال التجارية التي تملكها امراة أربع مرات معدل نمو المؤسسات الجديدة الاجمالي بين عامي١٩٨٢ و ١٩٨٧ (انظر الجدول ٥). ويوجد ما لا يقل عن ٦,٥ مليون امرأة يملكن مؤسسات أعمال تجارية في الولايات المتحدة وفقا لآخر تقديرات المؤسسة الوطنية لمالكات الأعمال التجارية. وفي عام ١٩٩٢ كانت المؤسسات التي تملكها نساء تشغل عددا من العمال يفوق عدد العمال الذي تشغلهم جميع شركات مجلة فورتشن Fortune الـ ٥٠٠ مجتمعة[٢١]. وتمثل منظّمات الأعمال الحرة قوة ناشئة تعد بمستقبل انمائي جيد. ويعود أثرها إلى الدور الذي يقوم به تنظيم الاعمال الحرة في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، والى الدور الخاص الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي (حيث تتركز مؤسسات الأعمال التجارية النسائية) في التنمية الاقتصادية، والى المنافع الاجتماعية الرئيسية التي تنتج عن تعزيز الاستقلالية الاقتصادية والوصول إلى الأسواق وصنع القرار، وهي جوانب وثيقة الارتباط بوصول المرأة إلى القدرة على التحكم في الموارد.

الجدول ٥ - مؤسسات الأعمال التجارية التي تملكها نساء كنسبة مئوية من جميع الشركات في الولايات المتحدة وايراداتها، ١٩٨٧

	نسبة الشركات التي تملكها نساء	نسبة التغير بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧	ايرادات الشركات التي تملكها نساء
جميع الصناعات	٣٠,٤	٥٧,٥	١٣,٩٤
الخدمات الزراعية	١٣,٤٤	١٤٦,٢	٩,٣٩
التعدين	٢١,٨٢	٣٣,٣	١٢,٨٢
البناء	٥,٧١	٦٣,٠	٨,٧٤
الصناعات التحويلية	٢١,٧٠	١٠٩,٤	١٣,٦٣
النقل والاتصالات والمرافق العامة	١٣,٤٦	١٠٥,١	١٤,٣٢
تجارة الجملة	١٨,٧٩	١٥٧,٠	١٤,٣٢
تجارة التجزئة	٣٥,٦٣	٢٦,٥٠	١٥,٦٨
المالية والتأمين والعقارات	٣٥,٦٤	٧٧,٥٠	١٤,٤٢
الخدمات	٣٨,٢١	٧٦,٦٠	١٤,٦٥
صناعات غير مبوبة	٢٦,٥٨	- ٢١,٦٠	١٢,٤٣

المصدر: وزارة التجارة للولايات المتحدة، التعدادات الاقتصادية لعام ١٩٨٧: الأعمال التجارية التي تملكها نساء، (مكتب التعداد ١٩٩٠).

٢٩ - وتوحي الدراسات المقارنة عن التنمية الاقتصادية بأن مع تزايد التصنيع يزداد النمو الاقتصادي نتيجة تنظيم الأعمال التجارية الحرة كما تزداد القدرة على الابتكار، مقارنة بتزايد رأس المال واليد العاملة. وتنظيم الأعمال الحرة يحسّن كفاءة توزيع الموارد ويخفض من عدم الكفاءة السينية[٢٢]. وهو يعزز أيضا نقل التكنولوجيا دوليا فييسر النمو الاقتصادي واعادة الهيكلة والتنمية. ويعتبر تنظيم الأعمال الحرة عاملا رابعا في الإنتاج له أهمية حاسمة في النمو والتنمية في الأجل الطويل: وبينت الدراسات عن النمو في الأجل الطويل أن النمو الاضافي الذي لا يمكن تفسيره بالتغيير في رأس المال أو اليد العاملة يمثل حوالي ٥٠ في المائة من التغير في النمو الاقتصادي[٢٣]. وهذا النمو "الاضافي" ناتج عن ادخال "تركيبات جديدة" لوسائل الانتاج وعن التقدم التكنولوجي، ويمكن تفسير كليهما بأنه يعود إلى تنظيم الأعمال الحرة.

٣٠ - وأثبتت تجربة التنمية خلال العقد الماضي أن الاستراتيجيات الانمائية التي تشدد على الاستعاضة عن الصادرات وعلى التخطيط المركزي زادت من اهتمام الحكومات والمؤسسات المالية الدولية بالأنشطة الاقتصادية الصغيرة النطاق وبعملية التنمية القائمة على المشاركة. ونظرا إلى اهمية دخل المرأة في كل من الإنتاجية الوطنية ورفاه الفرد والأسرة، والى أهمية دور القطاع غير الرسمي في التخفيف من الفقر، تقوم الحكومات والوكالات المانحة بتمويل عدد متزايد من البرامج في البلدان النامية التي تستهدف المرأة منظّمة الأعمال الحرة الصغيرة[٢٤]. وترمي تلك البرامج إلى التخفيف من ضعف المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، بكفالة وصولها إلى الائتمان، والى شروط عمل أحسن والى التكنولوجيا المناسبة، والى التدريب والدعم المؤسسي، وكذلك مساعدتها في مجال التسويق[٢٥].

٣١ - وفي الاقتصادات المارة بتكيف هيكلي ومرحلة انتقال اقتصادي، يقوم تنظيم الأعمال الحرة، بعنصره النسائي المتنامي، بدور رئيسي في نجاح إصلاح السياسات العامة الرامي إلى إرساء أسس النمو المستدام في الأجل الطويل. وفي حين أن سياسات التثبيت المتمثلة في القيود على الطلب مصممة لوضع حد أدنى لتدنى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وهي سياسات ذات أهمية حرجة في استئناف النمو، فإن التنمية الاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل تتطلب تحسينا في قدرة الاقتصاد الانتاجية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق سياسات نشطة على مستوى العرض. وهذه السياسات التي ترمي إلى تصحيح الأسعار النسبية وتحديد أسعار الصرف على أساس تنافسي وتحرير التجارة والأسواق، ليست بالضرورة كافية لإيجاد الاستجابات المناسبة من جانب العرض التي يتطلبها التغيير الهيكلي. بل هي تخلق ظروفا تيسر نشوء تنظيم أعمال حرة منتج يمثل القوة الدافعة الأساسية لايجاد معارف انتاجية جديدة وتمكين الأسواق من تحسين كفاءاتها في مجالي توزيع الموارد والتنظيم. وفي الاقتصادات النامية والمتقدمة النمو تنظّم الأعمال الحرة أساسا في شكل أنشطة تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الرسمي، وتجري أنشطة المؤسسات المتوسطة الحجم أساسا في القطاع غير الرسمي.

٣٢ - وفي البلدان النامية، لا تمثل مؤسسات القطاع الرسمي سوى جزء صغير من جميع المؤسسات الصغيرة الحجم. ويبدو أن معظم انتاج المؤسسات الصغيرة الحجم يجري في القطاع غير الرسمي في مؤسسات يقل عدد عمالها عن ١٠ عمال. ومتوسط عدد عمال المؤسسات في سيراليون، مثلا، يبلغ ١,٩

شخصا؛ وفي بنغلاديش يقل ذلك العدد عن ٣ أشخاص. وللقطاع غير الرسمي أهمية عظمى لا سيما في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يوجد معظم أقل البلدان نموا. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من الوظائف التي ستُنشأ خلال التسعينات في المناطق الحضرية ستكون في ذلك القطاع. ويفيد تقييم للمؤسسات الصغيرة جدا في القطاع غير الرسمي في اكوادور أنها تقوم بدور رئيسي في توليد العمالة في المناطق الحضرية وأن قطاع المؤسسات الصغيرة جدا يوفر حوالي ثلثي العمالة في القطاع الخاص[٢٦].

٣٣ - وفي خارج القطاع الزراعي، تميل الأعمال التجارية التي تقوم بها المرأة في البلدان النامية إلى التركز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكثيرا ما يكون ذلك في القطاع غير الرسمي الذي نما بسرعة في تلك البلدان خلال السبعينات والثمانينات نتيجة التحضر السريع و، إلى حد ما، تحويل الموارد من الاقتصاد الرسمي نتيجة التشوهات الاقتصادية الحادة وافراط الحكومة في التحكم الاداري. وعموما، تنشأ مؤسسات القطاع غير الرسمي لملء فراغات في تلبية الطلب على السلع والخدمات التي لا يستجيب اليها تماما القطاع الرسمي العصري. وفي أمريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتجاوز نصيب المرأة من أنشطة القطاع غير الرسمي نصيبها في مجموع القوة العاملة. وتتجاوز نسبتها من النشطين اقتصاديا في هذا القطاع نسبة الرجل[٢٧]. وتشير بعض المصادر إلى أن المرأة تملك و/أو تشغّل حوالي ثلث الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي[٢٨]. وتقوم المرأة بأعمال تجارية صغيرة النطاق في ميادين النسيج وصنع السجاد والخزف وتجهيز الأغذية وتخمير الجعة وبالاتجار بالسلع والبيع في الشوارع. بيد أن البيانات توحي بأن المرأة تعمل في القطاع غير الرسمي أكثر من الرجل لقلة فرص حصولها على عمل بأجر ولوجود عوائق أخرى أمام ذلك النوع من العمل.

٣٤ - ويمكن العودة بتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العقد الماضي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وعولمة الانتاج وجعله مرنا، وبالتالي إلى نمو العمل الصناعي الخارجي والتعاقد من الباطن والانتاج المنزلي الأساس. وفي حين أن المرأة تملك في القطاع الرسمي أعمالا تجارية لا تكاد تذكر في معظم الأحيان، فهي تمثل ٤٣ في المائة من مالكي الأعمال التجارية الصغيرة في مصر، و٤٩ في المائة في جامايكا، و ٣٧ في المائة في تايلند، و ٦١ في المائة في هندوراس. وفي زامبيا تملك المرأة ٦٠ في المائة من المؤسسات الريفية غير الزراعية، وتملك في زمبابوي ٦٢ في المائة من المؤسسات الريفية غير الزراعية و٧٧ في المائة من المؤسسات الحضرية غير الزراعية[٢٩]. بيد أن نمو عمل المرأة لحسابها الخاص في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال يمثل أساسا ظاهرة "ناتجة عن العرض"، نتجت عن ضرورات البقاء والحاجة الاقتصادية أكثر مما نتجت عن فرص السوق الجذابة. ولا تزال أجور العاملة أقل من أجور العامل: "...تفيد البيانات التي جمعت عن أمريكا اللاتينية وافريقيا بأن للأعمال التجارية النسائية في القطاع غير الرسمي ايرادات أدنى وأسس أصول أدنى ونسب ربح أقل مما تتيحه الأعمال التجارية التي يقوم بها الرجل؛ ففي بيرو مثلا، تبلغ أصول الأعمال التجارية النسائية نصف أصول الأعمال التجارية التي يقوم بها الرجل"[٣٠].

٣٥ - ومن منظور سمات هذا القطاع، تمثل الأعمال التجارية التي تملكها نساء عنصرا حيويا في نجاح إعادة الهيكلة والتكيف الاقتصاديين. وهي مصدر هام للكفاءة والنمو واللامركزية الاقتصادية والسياسية، يسهم في الرفاه الاقتصادي والتنمية. وتمثل تلك الأعمال التجارية أيضا أداة قوية لخلق الوظائف بتكلفة منخفضة، وهو أمر يكتسي أهمية كبيرة خلال فترات التثبيت والتكيف الهيكلي وكعنصر في الاستراتيجية الانمائية في الاقتصادات التي تملك قدرا كبيرا نسبيا من اليد العاملة. وبالاضافة إلى توليد العمالة، تخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتحا ايجابيا على الاقتصاد بأكمله عن طريق توفير التدريب أثناء الخدمة للعمال المتوسطي المهارات، وكثير منهم من النساء. ومن مزايا المؤسسات الصغيرة استجابتها لشواغل التنمية المستدامة بيئيا، فصغر حجمها واعتمادها على التكنولوجيات الكثيفة الاستعمال لليد العاملة أقل ضررا بالبيئة مما يجعلها تمثل حلا ممكنا لتلك الشواغل.

٣٦ - وتميز الدراسات عن تنظيم الأعمال الحرة بين الأعمال الحرة المنتجة وغير المنتجة والمدمرة، وكذلك بين أنشطة الأعمال الحرة والأنشطة الريعية التي لا تفيد المجتمع كثيرا. وتشير نتائج البحوث إلى أنه من الأرجح أن يتأثر رفاه المجتمع أكثر باتجاه الأعمال الحرة أكثر مما يتأثر بعدد القائمين بها. ولذلك يمكن القول إن الناتج الاجتماعي الحدي المرتبط بالأعمال التجارية التي تملكها و/أو تشغّلها النساء يتجاوز الناتج الحدي للقطاع الخاص، بسبب العوامل الخارجية الناتجة عن تمكين المرأة والنزعة إلى القيام بأنشطة انتاجية بدلا من الأنشطة الريعية أو التحكيم بسبب القيود الضريبية الكبيرة التي تواجه منظّمات الأعمال الحرة ولمحدودية قدرتهن في المجتمع على الحصول على دعم سياسي.

٣٧ - والمرأة، لا سيما في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال، كثيرا ما تلجأ إلى العمل للحساب الخاص نتيجة تدهور الأحوال الاقتصادية. وتوصف أعمالها التجارية أحيانا بأنها تتسم أساسا بكونها توليد دخل أكثر من كونها تنظميا لأعمال حرة بالمعنى الشومبيتري الكلاسيكي لمفهوم تنظيم الأعمال الحرة. وهذه المسألة تثير بعض الملاحظات: يتطلب تنظيم الأعمال الحرة بشكل ابتكاري هياكل أساسية معقدة وأسواقا متطورة لا توجد عادة في البلدان النامية أو في معظم الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. ولذلك فإن مفهوم تنظيم الأعمال الحرة الابتكاري أضيق من أن يُعتبر معيارا لتقسيم النشاط الاقتصادي النسائي الفردي إلى فئة تُعتبر تنظيم أعمال حرة وأخرى لاتتجاوز توليد الدخل. وتنظيم المرأة للأعمال الحرة في البلدان النامية يقوم بمهمة هامة تتمثل في انشاء الأسواق، وهو عمل كثيرا ما يجري في أماكن دون أسواق أو ذات أسواق مجزأة لاتقوم بدورها كما ينبغي. ولذلك فإن تنظيم المرأة للأعمال الحرة يؤثر في فعالية الأسواق ويحسن من كفاءة توزيع الموارد.

٣٨ - ويوجد بين تعريفي تنظيم الأعمال الحرة المفرطين في التعميم أو الضيق مجال واسع يشمل ليس فقط القدرة على الابتكار في استعمال الموارد المتاحة واختيار مختلف عناصرها وانما أيضا الادارة والقيادة والتسويق. ومن زاوية القدرة على الادارة تتسم الأعمال التجارية التي تقوم بها المرأة بسمات أصيلة من تنظيم الأعمال الحرة لأن أسلوب المرأة في الادارة يختلف نوعيا عن اسلوب الرجل ولأن الأساليب المتبعة في المؤسسات التي تديرها نساء بدأت تغير طرائق ادارة مؤسسات الأعمال التجارية[٣١].

وهي أيضا تتحدى ما يتعلق بسلوك كل من الجنسين من مواقف وتطلعات اجتماعية تحدد بارامترات اشتراك المرأة والرجل في صنع القرار الاقتصادي والسياسي. والتغير الناتج عن ذلك في نظام النظرة إلى نوع الجنس، أي نظرة ثقافتنا إلى ما هو "رجالي" وما هو "نسائي"، يسهم في تحسين كفاءة الاقتصاد وأيضا في جعل عملية التنمية أكثر انصافا.

٣٩ - وبينت الدراسات أن أنشطة تنظيم المشاريع تساعد على تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا. ومع ارتفاع مستوى دخل المرأة، يزداد تحكمها في المواد الانتاجية، بما في ذلك عملها. وتكتسب المرأة صوتا أقوى في صنع القرار على جميع الصعد، ابتداء بالأسرة المعيشية ووصولا إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المنافع الأخرى انخفاض معدلات سوء التغذية والاصابة بالأمراض في أسرتها، وارتفاع مستوى تعليم اطفالها، وانخفاض مستوى العنف الذي تتعرض اليه.

٤٠ - وفي الاقتصادات السوقية الصناعية كثيرا ما تذكر المرأة الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والهروب من سيطرة الرجل كأسباب لبداية أعمالها التجارية الخاصة بها. وفي البلدان النامية تختار النساء القائمات بأعمال حرة صغيرة جدا العمل للحساب الخاص لأن الحواجز التي تعترض المبتدئين في ذلك المجال أدنى والقيود على الوصول إلى سوق العمل فيها أيسر. وفي البلدان النامية والمتقدمة النمو غالبا ما تُذكر صعوبة الوصول إلى الائتمان كعائق أمام بداية أو توسيع الأعمال التجارية التي تديرها نساء. ورغم أن أسواق رأس المال مفتوحة رسميا للمرأة، فإن الموراد المالية غير متاحة عموما لها بسبب عوامل عديدة متأصلة في التقاليد والمجتمع. وتتصل العوامل التي تحد من وصول المرأة إلى أسواق الائتمان الرسمية بالشروط التي تضعها المؤسسات، وبالمعايير الثقافية والاجتماعية، وبنوع الأنشطة الانتاجية التي تستأثر بها الأعمال التجارية التي تقوم بها المرأة.

٤١ - والائتمان إما غير متاح أو محدود جدا لصغار منظمي الأعمال الحرة، لا سيما النساء، لأنهم لا يملكون عادة حقوقا عقارية قابلة للتداول التجاري يمكن استعمالها كضمان. ومن وجهة نظر مؤسسات الائتمان التجاري في البلدان النامية، لا تمثل المؤسسات الصغيرة خيارا جذابا جدا لتنويع حافظات قروضها، وهناك أسباب وجيهة لذلك. ففي البلدان النامية، حيث تبلغ معدلات التضخم مستويات عالية، تجعل حصص الاقراض المحددة وأسعار الصرف الثابتة تقديم القروض الكبيرة أفضل لقلة تكاليفها الادارية. ولذلك فإن مؤسسات الاقراض الرسمية تفضل التعامل مع الزبائن الكبار القليلي المخاطرة. وليس للنساء منظّمات الأعمال الحرة الصغيرة جدا في معظم الأحيان أصولا حقيقية وملاءة ائتمانية اضافة إلى عدم اطلاعهن على الممارسات المحاسبية التي يتطلبها التعامل مع المصارف. ففي كينيا مثلا، لا تزال المصارف تشترط تقديم شهادات ملكية أراض مع طلبات الائتمان[٣٢]. وفي بعض البلدان لا تقدم المؤسسات المالية أكثر من قرض واحد للأسرة المعيشية الواحدة. ولذلك فإن نادرا ما يتجاوز اشتراك المرأة في برامج الاقراض الرسمية المتاحة للمؤسسات الصغيرة ٢٠ في المائة وقد ينخفض إلى ١٦ في المائة[٣٣].

٤٢ - وتشير بيانات المصارف التي اقرضت منظّمات لأعمال حرة فقيرات ومنخفضة الدخل إلى أن ارتفاع تكلفة الوحدة المرتبط بالقروض الصغيرة لا يمنع تقديم القروض التجارية إلى المؤسسات الصغيرة جدا اذا كانت الهياكل المالية متطورة ومتنوعة بدرجة كافية. ولذلك قد يوجد ما يدعو، استنادا إلى تكلفة الفرص الاجتماعية في الأجل الطويل، إلى مراعاة اعتبارات الصناعات الناشئة لدعم خطط الائتمان الابتكارية لفائدة منظّمات الأعمال الحرة. والصناعة الناشئة في هذه الحالة هي الخدمات المالية. بيد أن البعض يرى مؤخرا أن أسعار الفائدة المدعومة كثيرا والمطبقة على القروض المقدمة إلى الفقراء لا تؤدي الوظيفة المتوقعة منها، وأصبحت برامج الاقراض تصمَّم بشكل متزايد لتكون ذاتية الدوام وفقا لمفهوم الصندوق الدائر، المتمثل في تعبئة المودعات واتاحة الأموال باستمرار للمشتركين بأسعار فائدة السوق[٣٤]. ورغم ارتفاع نسبة استرجاع القروض المقدمة إلى منظّمات الأعمال الحرة والبالغة ما بين ٩٥ و ٩٧ في المائة (انظر الجدول ٦)، لا يزال وصولهن إلى الائتمان محدودا ويبدو أنه في انخفاض في بعض البلدان[٣٥].

الجدول ٦ - الائتمان التجاري المقدم إلى نساء في عام ١٩٩٣

أنواع المؤسسات	نسبة النساء من مجموع الزبائن	معدل السداد (بالنسب المئوية)
برامج المصارف التجارية		
برنامج مصرف راكيات الاندونيسي	٢٣	٩٨
برنامج مصرف بمبانغوران دايره/بادان دريديت كيكاماتان	٦٠	٨٠
مصارف اقراض الفقراء		
مصرف غرامن، بنغلاديش	٩٤	٨٧
المصرف التعاوني لرابطة العاملات لحسابهن الخاص	١٠٠	٩٧
المصرف التجاري البوليفي بانكو سوليداريو	٧	٩٨
المجالس الوطنية		
المجلس الوطني للصناعات الصغيرة النطاق، غانا: خطة الائتمان لفائدة المؤسسات الصناعية الصغيرة	٤٣	٧٢
تحسين الفرص المتاحة لاشراك المرأة في التنمية	١٠٠	٩٥
المنظمات غير الحكومية		
الرابطة الدومينيكية للنهوض بالمرأة، الجمهورية الدومينيكية	١٠٠	٩٥
البرنامج الكيني للمؤسسات الريفية	٦٣	٩٥
رابطة الاتحاد الائتماني، غانا	٣٠	٠٠
فروع المؤسسات		
فينكا انترناشونال، واشنطن العاصمة	٩٦	٩٧
آكسيون انترناشونال، واشنطن العاصمة	٥٤	٩٥
أصدقاء المصرف النسائي العالمي، الهند	١٠٠	٩٥
المصرف النسائي العالمي المحدود، غانا	٠٠	٨٨
المصرف النسائي المحدود، نيويورك	٩٧	٩٦

المصدر: نساء العالم، ١٩٩٥؛ تقرير غانا الوطني، ١٩٩٤.

٤٣ - والأدلة التي تقدمها عادة الدراسات عن تنظيم المرأة للأعمال الحرة الصغيرة جدا على وجود القيود المالية التي تواجهها المرأة في تلك الأنشطة، كثيرا ما تـُفسـَّر بأنها مجرد مشاكل تتصل بالحصول على القروض، ويـُغفل عن أن ما يلاحظ من عدم اشتراك المرأة في أسواق الائتمان الرسمية قد يعود إلى عدم

طلب الائتمان أو إلى الوصول إلى مصادر ائتمان غير رسمية، بالرغم من أن معظم منظّمات المشاريع يعربن عن حاجتهن إلى الائتمان[٣٦]. وبينت الدراسات أن مؤسسات الائتمان الرسمية قد لا تمثل بالنسبة لمعظم النساء في البلدان النامية مصدرا مرضيا للموارد المالية بسبب ارتفاع تكلفة الفرص المتصلة بطلب الائتمان وارتفاع تكلفة المعاملات في سوق الائتمان. وتوجد عوامل أخرى تعوق طلب منظّمات الأعمال الحرة للائتمان، منها بُعد مواقع المؤسسات المالية، وتعقد إجراءات طلب القروض وعدم فهم النظم والقواعد المالية فهما كافيا.

٤٤ - وبدأ مؤخرا التشديد على أن النماذج الحالية لطلب منظّمات الأعمال الحرة على الائتمان لا تعكس المخاطرة التي تنطوي عليها المديونية[٣٧]. ولوحظ أن أسعار الفائدة المرتفعة تُبعد معظم النساء. فالمرأة ترى أن أعمالها التجارية الصغيرة لا تبرر الدخول في ديون كبيرة تعرض للخطر أمن أطفالها وأسرتها[٣٨]. وتتردد المزارعات المنخضة الدخل في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكثير منهن خرجن حديثا من حالة عيش الكفاف، في الاستفادة من تزايد القروض المتاحة لهن بسبب قلة دخلهن النقدي وبسبب الرغبة في تجنب المخاطرة عموما. وقيل في هذا السياق أنه ما ينبغي النظر إلى تزايد القروض الريفية المتاحة للمزارعات على أنه البديل المثالي لدعم مدخلات الانتاج عند وضع البرامج الرامية إلى الزيادة من انتاجية المرأة الريفية[٣٩].

٤٥ - بيد أن الدراسة عن المؤسسات الاكوادورية الصغيرة جدا المذكورة أعلاه بينت أن احتمال طلب المرأة منظّمة الأعمال الحرة للقروض يعادل احتمال طلب الرجل لها: وفي العينة الاحصائية التي استعملتها الدارسة، تمثل المرأة نسبة أكبر من منظمي الأعمال الحرة الذين طلبوا قروضا[٤٠]. وبينت الدراسة أن المقترضات عرضة لتحديد حصص القروض حجما: أي أنهن يحصلن على قروض أصغر مما يطلبن. ويوحي التمييز ضد منظّمات الأعمال الحرة فيما يتعلق بحجم القروض الممنوحة وليس بعددها بأن نجاحهن في الحصول على قروض يتوقف على وجود ملاءة ائتمانية وأن عدم وجود بيانات عن تلك الملاءة يجبر المقرضين على اللجوء إلى آليات تحديد حصص الاقراض على أسس غير سعرية.

٤٦ - ونظرا لمشكلة عدم توافر البيانات الكافية اللازمة لاتخاذ قرارات توزيع القروض، فإن إعادة توجيه الائتمان العام إلى المرأة بوصفها مجموعة مستهدفة لا يمثل سوى حل جزئي لمشكلة صعوبة اقتراضها للأموال. ولتيسير وصول المرأة إلى الأصول المالية، من المهم تشجيع وتيسير الزيادة من اعتمادها على سوق المدخرات. ويسهم تيسير وصول المرأة إلى سوق المدخرات في النهوض بتنظيم المرأة للأعمال الحرة على عدة جبهات. فمن الممكن استعمال المدخرات لتمويل الاستثمار الطويل الأجل في قطاعات تستأثر بمعظمها المؤسسات النسائية، مما يصحح سوء التوزيع الحالي لرأس المال ويزيد من معدل الادخار الاجمالي. وييسر تجميع الأصول أيضا الوصول إلى الائتمان الرسمي ويحسن من الملاءة الائتمانية. ولأسباب سبق ذكرها، تميل سوق الائتمان بطبعها إلى تفضيل الرجل، في حين تستأثر المرأة بأكبر نصيب من سوق المدخرات غير الرسمية، مما يوحي بأن سوق المدخرات قد تكون محايدة فيما يتعلق بنوع الجنس[٤١]. بيد

أن الأمر سيتطلب مزيدا من الكفاءة في تعامل الأنظمة المالية مع الأعمال التجارية الصغيرة ومساعدة منظّمات الأعمال الحرة على اقامة علاقات عمل مع المؤسسات المالية في الأجل الطويل.

٤٧ - وكانت نتيجة التشديد البالغ في الماضي على الجانب الائتماني من السوق دون الجانب الادخاري في سياق البرامج التي تستهدف منظّمات الأعمال الحرة أن مؤسسات الادخار لم تتطور بما فيه الكفاية وبقي وصول المرأة اليها محدودا. وتشير التقارير الوطنية إلى أن معدل ونمط الادخار يختلفان كثيرا بين المرأة والرجل. وبينت دراسة استقصائية اجريت في اقليم ريفي في ناميبيا[٤٢] أن ٤٥ في المائة فقط من الأسر المعيشية التي ترأسها إمرأة لها مدخرات مقابل ٧٣ في المائة من الأسر المعيشية التي يرأسها رجل. وادخرت المرأة سنويا ٢٣ في المائة فقط من المبلغ الذي ادخره الرجل وهي تحتفظ عادة بمدخراتها في المنزل. ولذلك ينبغي الاهتمام بوضع خطط ادخار جذابة للمرأة في البرامج الرامية إلى تيسير وصولها إلى الموارد المالية.

٤٨ - ومن العوائق الأخرى التي تعترض تطور الأعمال التجارية التي تملكها نساء البيئة الاقتصادية والتنظيمية غير المواتية، وقلة الهياكل الأساسية المادية والتسويقية وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة وعدم وجود تدريب مهني واداري. وتزيد من حدة المشاكل التي تواجهها المرأة عند القيام بالأعمال التجارية المعايير الاجتماعية والثقافية غير المرنة وعدم تقاسم المسؤوليات العائلية.

رابعا - نوع الجنس في نماذج اقتصاديات التنمية

٤٩ - برز اجماع عام في مجال التنمية على أن القضاء على الفقر المدقع وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتطلبان إيلاء المزيد من الاهتمام بحالة المرأة. وأثبتت البحوث أن الاستثمار في المرأة يعزز النمو والكفاءة ويخفف من الفقر ويساعد أجيال المستقبل ويعزز التنمية. ويؤكد التحليل الوارد في الجزء السابق لجانبين يتعلقان بنوع الجنس من جوانب النمو الاقتصادي الحاجة إلى أخذ العوامل المتعلقة بنوع الجنس في الاعتبار عند صنع السياسات. ومع ذلك لا يزال التيار الرئيسي لصنع القرارات الاقتصادية والانمائية يستبعد مناقشة موضوع نوع الجنس في تحليلاته أو التركيز عليه. ولا تزال التقارير عن دور المرأة في التنمية تشدد على أثر السياسات الانمائية على رفاه المرأة، ولا يُهتم الا قليلا بآثار العلاقات بين الجنسين على نتائج السياسات الاقتصادية. ولا تزال المسائل المتعلقة بدور المرأة في التنمية ومؤخرا دور نوع الجنس في التنمية تحظى باهتمام ثانوي في التقارير الخاصة أو في المبادرات الخاصة المتعلقة بالسياسة العامة، ولاتـُأخذ دائما في الاعتبار عند وضع سياسات وبرامج التغيير الهيكلي. ويرى هذا التقرير أنه ما لم تـُؤخذ اعتبارات نوع الجنس بوضوح في الاعتبار عند صياغة السياسات فإنه من المرجح أن تبقى بعض التكاليف المرتفعة الناتجة عن عدم الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد وأن تتسبب في إعاقة النمو والحد من العدالة الاجتماعية.

٥٠ - وتوجد علاقة تأثير متبادل بين نوع الجنس والتنمية: فللاستراتيجيات الانمائية والسياسات الاقتصادية المطبقة في سياق تلك الاستراتيجيات أثر محدد فيما يتعلق بنوع الجنس؛ كما أن للفوارق بين قدرة كل من الجنسين على الوصول إلى الموارد المنتجة، وعوامل السوق، وفيما يتعلق بالدخل وتوزيعه أثر على كفاءة واستدامة نتائج السياسات الاقتصادية. وفي حين أن أثر السياسات الانمائية على المرأة مسألة موثّقة بشكل جيد وتناقَش على نطاق واسع في الدراسات عن دور المرأة في التنمية، لم تتلق أهمية نوع الجنس في صنع السياسات الاقتصادية إلى حد الآن سوى القليل من الاهتمام. وبامكان التحليل الاقتصادي الواعي بمسألة نوع الجنس أن يعمق فهم التنمية وأن ييسر وضع السياسات التي تتطلبها استدامة تلك التنمية.

ألف - نوع الجنس في اقتصادات التنمية النيوكلاسيكية

٥١ - شددت الدراسات الأولى عن دور المرأة في التنمية على أن المرأة أصبحت مهمَّشة، إذ أخذت عملية التنمية تحوِّل أنشطة الكفاف التي كانت تقوم بها في اطار اسرتها المعيشية إلى أنشطة أوسع سوقية الأساس. والتهميش الاقتصادي يُنشئ ما يمكن تسميته بـ "حلقة مفرغة متمثلة في عدم المساواة"، لأن عدم الاشتراك في التنمية يؤدي إلى عدم المساواة في الاستفادة من التنمية مما يحد بدوره من قدرة المرأة على المنافسة في سوق العمل. ويوحي هذا النهج بأن التنمية الاقتصادية "سيئة" بالنسبة للمرأة لأنها تزيد من حدة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتُثقل عبء المرأة من الأعمال دون أجر والأعمال غير المعترف بها. وتمثل العلاج المطبق عادة في الزيادة من الاستثمار في رأس المال البشري للحد من التمييز الذي تتعرض له المرأة في سوق العمل.

٥٢ - وفي ميدان اقتصاديات التنمية، لا يدخل نوع الجنس في نمذجة تنمية الاقتصاد الكلي، ومراعاته تقتصر في الغالب على بعض الاشارات إلى أثر التنمية على المرأة. ويقول و. آرثر لويس W. Arthur Lewis، الحائز على جائزة نوبل وصاحب نموذج التغير الهيكلي المعروف إن المرأة تستفيد [من النمو] أكثر من الرجل ... فهي تتخلص من الأعمال الشاقة وتتحرر من عزلة الأسرة المعيشية وتكسب على الأقل فرصة العيش ككائن بشري من جميع الوجوه، وتمارس معارفها ومواهبها مثلها مثل الرجل[٤٣]. ونماذج التغير الهيكلي لا تأخذ في اعتبارها بالمرة نوع الجنس في تحليل نقل اليد العاملة من قطاع الكفاف حيث ناتجها الحدي صفري أو سالب إلى القطاع الصناعي العصري العالي الانتاجية. وهذه النماذج تعامل العرض من اليد العاملة وكأنه غير متناه وتعتبر أن إعادة توزيع اليد العاملة تحدث برفق ودون عوائق، في شكل تقسيم العمل بين الجنسين والممارسات الاجتماعية. أما الواقع فهو أن الإنتاجية والفروق في الأجور والتغيرات في الأسعار النسبية لا تمثل دائما حافزا كافيا للانتقال من قطاع إلى آخر بالنسبة لـ ٥٠ في المائة على الأقل من اليد العاملة.

باء - نوع الجنس والمنظور البنيوي في اقتصاديات التنمية

٥٣ - في حين لا يتفق انصار النظرية البنيوية مع الاقتصاديين النيوكلاسيكيين حول مدى تأثير تغير الأسعار النسبية في التعجيل باستجابة العرض في الاقتصادات النامية، فإنهم يدرجون نوع الجنس في قائمة "المآزم" التي قد تعوق تلك الاستجابة. ويشير النهج البنيوي لسياسات التثبيت في جملة أمور إلى إعادة توزيع الدخل من اليد العاملة إلى رأس المال بوصفه عامل التوازن الخفي بين العرض والطلب، ولكن لا أحد يهتم بأن اليد العاملة لها جنسان أو أن توزيع الدخل يحدث بشكل يختلف باختلاف الجنس، وكثيرا ما تكون فيه المرأة أسوأ حالا من الرجل، كما توحي بذلك البحوث الكثيفة التي أُجريت عن أنماط توزيع دخل الأسر المعيشية وأوجه انفاقها. ويكمن عامل التوازن في هذه الحالة في الافتراض الضمني بوجود مرونة غير متناهية في اليد العاملة النسائية وفي دخل المرأة لاستيعاب الصدمات التي يحدثها التثبيت وللتعويض عن نقص في دخل الأسرة المعيشية[٤٤].

٥٤ - ومن النقاط الأخرى في الانتقاد الذي يوجهه البنيويون إلى الاقتصاديين النيوكلاسيكيين افتراض المرونة اللامتناهية لاستجابة العرض من المنتجات الزراعية والمنتجات الأولية التصديرية للتغيرات في الأسعار النسبية نتيجة لتغير قيمة العملة. والنهج البنيوي، رغم شكوكه في قيمة هذه الافتراضات، لا يعتبر تقسيم العمل بين الجنسين في القطاع الزراعي عاملا يحد من استجابة العرض. بيد أن الدراسات عن التكيف الهيكلي والمرأة الريفية تقدم أمثلة كثيرة على أن عدم استعداد المرأة و/أو عدم قدرتها على التضحية بالوقت أو الأرض لانتاج المحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الغذائية التقليدية يحد من استجابة العرض للتغيرات في الأسعار. وأُبديت أيضا آراء مفادها أن صعوبة الاستعاضة عن عمل الرجل بعمل المرأة يحد من قدرة الرجل على إعادة توزيع اليد العاملة وفقا للتغيرات في فرص السوق[٤٥]. ولهذا العامل آثار هامة على رفاه الأسر المعيشية ونتائج التكيف الاقتصادية. ولذلك فإن عدم مراعاة نوع الجنس في إعادة تخصيص الموارد استجابة لتغير الأسعار قد يمنع السياسات من تحقيق نتائج مثلى ويزيد من عدم المساواة بين الجنسين، مما يهدد استدامة الاصلاحات الاقتصادية.

جيم - نوع الجنس والتنمية المتجهة إلى الخارج

٥٥ - من المتفق عليه عموما في معظم أوساط الاقتصاديين أن التوجه الخارجي في التنمية الاقتصادية هو أهم عنصر يعجل بالتنمية الاقتصادية ويحد من عدم المساواة في الجيلين الأول والثاني من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع وغيرها من الاقتصادات النامية التي انفتحت على التجارة في العقد الماضي. وسياسات تحرير التجارة تقرِّب توزيع الموارد إلى تكلفة الفرص الدولية وتشكل هياكلها الانتاجية وفقا للمزايا المقارنة. والتوجه الخارجي في السياسة الانمائية يزيل الحاجة إلى تدخل الحكومات في التجارة والاقتصاد ويضع محل ذلك التدخل سياسات ادارة أحسن تعتبر أكثر تيسيرا للنمو والاستقرار الاقتصادي والتخفيف من الفقر. ومن زاوية نوع الجنس، يمكن توسيع القائمة الطويلة لمزايا التوجه إلى الخارج باضافة الأثر الايجابي الذي يحدثه فيما يتعلق باشتراك المرأة في التنمية. واستفادت المرأة بوضوح من التوسع

التجاري فيما يتعلق بالوصول إلى العمل بأجر في بلدان نامية عديدة، وان كان ذلك مع بعض التحفظات. أما في سياق العولمة الجارية وادخال تكنولوجيات جديدة والتنظيم الدائم التغير لعملية الانتاج، فإن ما تجنيه المرأة من منافع العمالة نتيجة تحرير التجارة قد لا يدوم طويلا اذا لم تقابل الترقية التكنولوجية ترقية للمهارات وتحسين في تعليم العاملات.

٥٦ - وتوحي بعض الدراسات العرضية لاتجاهات العمالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتوسيع الصادرات كجزء من الناتج المحلي الاجمالي، بوجود علاقة بين هذه العوامل الثلاثة. وتوكد التحليلات القائمة على التجربة أن هناك علاقة سببية قوية بين توسيع العمالة النسائية، لا سيما في الصناعات التحويلية الخفيفة الكثيفة الاستعمال لليد العاملة وبين أنماط نمو التصدير ومعدلاته. والبلدان النامية التي تصدر نسبة متزايدة من مصنوعاتها التحويلية إلى الشمال تشهد ارتفاع نسبة اليد العاملة النسائية في قطاعات الصناعات التحويلية في اقتصادها: وتبين نتائج تحليل ارتدادي لدراسة أثر النظام التجاري الذي اعتمده ١٥ بلدا آسيويا أن زيادة الصادرات بما يعادل ١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي تقابلها زيادة قدرها ٠,٢ في المائة في العمالة النسائية غير الزراعية[٤٦]. وأحسن وصف لصادرات البلدان النامية التي تعتمد على الاستراتيجيات الانمائية القائمة على التصدير هي أنها كثيفة الاستعمال لليد العاملة النسائية، وقد كان النمو الاقتصادي لتلك البلدان نتيجة لمشاركة المرأة بقدر ما كان نتيجة للتصدير.

٥٧ - وسمح التوجه الخارجي في التنمية للعديد من البلدان النامية بتحسين استعمال مواردها عندما فتحت اقتصاداتها للمنافسة الدولية وجعلت هياكلها الانتاجية تتمشى مع المزايا المقارنة. واليد العاملة النسائية مورد لا يستعمل بالقدر الكافي ولايقيَّم حق قيمته، ويمكن استعماله بتكلفة أقل من تكلفة اليد العاملة الرجالية. وقد عززت الفروق في الأجور على أساس نوع الجنس امكانية تصدير المصنوعات التحويلية الكثيفة الاستعمال لليد العاملة إلى الاقتصادات ذات اليد العاملة الأكثر كلفة، مما سمح بنمو أسرع للاقتصادات الساعية إلى تعزيز التصدير. وتتضمن الدراسات مناقشات مستفيضة عما إذا كانت المرأة قد استفادت من توسع التجارة من جوانب عدا زيادة وصولها إلى العمالة بأجر وهل ان المنافع ستدوم، والاستنتاجات التي توصلت اليها تلك الدراسات ليست كلها متفائلة.

٥٨ - ومن الحجج التي تقدم في سياق هذه المناقشة أن فرص كسب الدخل المستقل تميل إلى تعزيز قدرة المرأة على صنع القرار في الأسرة المعيشية وأن ذلك يؤثر ايجابيا على معاملة الطفلة في الأسرة المعيشية ويساعد على كسر حلقة استمرار انتقال فقر المرأة من جيل إلى جيل. ولذلك فإن الانتاج التصديري يخدم مصلحة المرأة لأنه يسهم في الزيادة من عرض فرص العمل المفتوحة للمرأة. ومن زاوية تعزيز المساواة في العلاقات بين الجنسين لن تسفر مكاسب العمالة المتصلة بالتجارة إلى أي تحسن في نوعية وظائف المرأة. فمعظمها لا يزال قليل الأجر، ولا تزال الفروق في الأجر المتصلة بنوع الجنس قائمة[٤٧]. وفيما يتعلق بتوزع العمالة النسائية مهنيا وقطاعيا، حدثت زيادة ملحوظة في العمالة النسائية في الخدمات المتصلة بالتجارة، حيث توجد آفاق أحسن للحصول على أجر أعلى.

٥٩ - وفيما يتعلق بمستقبل العمالة النسائية في الصناعات التصديرية في الاقتصادات التي شهدت في العقدين الأخيرين نموا نتيجة توسع التصدير، تترجَم الحاجة إلى الترقية التكنولوجية بالحاجة إلى اكتساب المهارات وتقديم تعليم وتدريب أحسن إلى العاملات. وما لم يحدث ذلك فإن المنافع التي اكتسبتها المرأة إلى حد الآن من التنمية القائمة على التصدير ستتلاشى ببساطة مع النمو. وتوحي دلائل ظهرت مؤخرا بأن نصيب العمالة النسائية في الصناعات التصديرية يشهد انخفاضا في الوقت الذي تتحول فيه المهارات المطلوبة مع تحول المزايا المقارنة. وهذه الأدلة، اضافة إلى صعوبة وصول المرأة إلى التدريب، تشير إلى أن المكاسب التي تحققت في مجال عمالة المرأة من توسع الصناعات التصديرية قد لا تعمر طويلا.

٦٠ - ورغم التنبؤ بأن توسيع التجارة الدولية على أساس المزايا المقارنة يؤدي بالضرورة إلى مكاسب للبعض وخسائر لآخرين، فإن الآثار السلبية التي كان يُتوقع أن تحدثها منافسة البلدان النامية في العمالة النسائية في البلدان الصناعية لم تتجسد، على الأقل فيما يتعلق بالعمالة الكلية. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن توسع التجارة الدولية خلق فرصا تجارية أحسن لمنظّمات المشاريع في الاقتصادات المتقدمة النمو. وتبين الدراسات الاستقصائية التجارية في الولايات المتحدة مثلا أن الأعمال التجارية التي تملكها نساء أكثر ميلا نوعا ما إلى التصدير والتوريد من سائر الأعمال التجارية. واستنتجت دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٢ أن نسبة شركات التصدير في الأعمال التجارية الصغيرة التي تملكها نساء أعلى من نسبتها في مجموع الشركات الصغيرة عموما. وتفيد آخر أرقام دائرة التعداد أن ٧,٥ في المائة من الأعمال التجارية التي تملكها نساء والتي شملها الاستقصاء تحصل على جزء من ايراداتها من التصدير، مقابل ٦,١ في المائة في الشركات التي يملكها رجال. وأفاد حوالي ٢٢ في المائة من عضوات رابطة الأعمال التجارية التي تملكها نساء أنهن يفكرن في القيام بأنشطة في التجارة الدولية[٤٨].

٦١ - ويبين تحليل الأعمال التجارية التي تملكها نساء والقائمة بتجارة دولية أن المرأة تميل إلى التصدير بسبب اسلوبها المختلف الخاص بها في الادارة، واهتمامها الأكثر باقامة علاقات تجارية طويلة الأجل. وهناك تفسير عملي أكثر يقول ان الأعمال التجارية النسائية تنشأ في كثير من الأحيان خلال فترات التراجع أو التباطؤ الاقتصاديين محليا وهي حالة تدفع بأصحاب الأعمال التجارية إلى البحث عن فرص تجارية أحسن في الخارج[٤٩].

خامسا - نوع الجنس في السياسة الاقتصادية: بعض الأمثلة

٦٢ - وتقتصر نظرية الاقتصاد الكلي التي يسيطر عليها النموذج الحدي والمنظور التوازني على مجرد الاشارة إلى المواضيع الاقتصادية التي لها أهمية خاصة بالنسبة للمرأة. بل هي تولي اهتماما أقل من ذلك إلى تلك المواضيع على صعيد الاقتصاد الكلي؛ والفوارق بين الجنسين، عندما تظهر في بيانات الاقتصاد الكلي، لاتفسَّر من زاوية الاقتصاد الكلي. وتستند النماذج المستعملة في مناقشات اقتصاديات الأسرة المعيشية والمسائل المتصلة بنوع الجنس إلى افتراضات كثيرا ما تنطوي على انحياز لفائدة الذكر. ومن الأمثلة على ذلك أن الفرضية الأساسية للنهج النيوكلاسيكي، وهي أن للشخص مهمة تفضيلية محددة، هي

فكرة لا تتوافق مع التمييز بين الجنسين في التعامل مع العناصر الاقتصادية الفاعلة لأن المرأة كثيرا ما يعوزها التحكم في الأصول المنتجة والاستقلالية في صنع القرار(٥٠). والمشورة التي تـُقدم بشأن السياسة العامة على أساس هذه النماذج تصاغ في شكل محايد من حيث نوع الجنس ولكنه كثيرا ما يؤدي إلى نتائج محددة تتأثر بنوع الجنس وتغيب عن اهتمام صناع السياسات الاقتصادية لعدم وجود الأدوات المنهجية والاحصائية اللازمة لمعالجتها. ونتيجة ذلك أن المسائل المتعلقة بنوع الجنس في النظرية الاقتصادية وصنع السياسات "مخفية حاليا بيد خفية"(٥١).

٦٣ - وينتج عن عدم المساواة في قدرة كل من الجنسين على الوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها أن الأسواق لاتوزع الموارد بكفاءة. ولعوامل السوق أهمية كبيرة لأن عدم كفاءتها يمنع النمو و/أو يسيء إلى توزيع الدخل. ويؤدي التمييز بين الجنسين في هذه الأسواق إلى توزيع الموارد توزيعا ادنى من الأمثل فتنتج عنه في الأجل الطويل تكاليف فرص اجتماعية، مما يبرر ايجاد خطط دعم ابتكارية، مصممة لتوفير الائتمان للمنتجين ومنظمي الأعمال الحرة المنخفضي الدخل. وقلة حركية اليد العاملة النسائية استجابة لإشارات السوق من العوامل التي تعوق كفاءة التوزيع في سوق العمل، وهناك تكلفة فرص اجتماعية عندما تنخفض الكفاءة أو يسوء توزيع الموارد نتيجة "حبس" اليد العاملة النسائية في العمل غير السوقي. وتوجد من جهة أخرى عوامل خارجية ايجابية في العمل النسائي غير السوقي يمكن النظر اليها من زاوية انتاج المنافع العامة مما يبرر تدخل صانعي السياسة العامة.

٦٤ - ولا يولي معظم الاقتصاديين اهتماما كبيرا للأسرة المعيشية الا منذ حوالي ٢٠ سنة. وكان سلوك الأسرة قبل ذلك يوضع في نماذج اقتصادية نظرية تصف سلوك مختلف عوامل الانتاج الاقتصادي الفردية: في تحليل الاقتصاد الكلي يـُنظر إلى الأسرة المعيشية من حيث تقديمها لمدخلات عوامل الإنتاج، والادخار والاستهلاك، بينما ينظر تحليل الاقتصاد الجزئي أساسا إلى دورها الاستهلاكي. وتطبق بعض مفاهيم الاقتصاد الكلي مثل "المزايا المقارنة"، و"تحقيق الحد الأقصى من الفائدة"، و"وظائف التفضيل" على الأسرة المعيشية بنفس طريقة تطبيقها على مختلف العوامل الاقتصادية الفردية. وتعامـَل الأسرة المعيشية كوحدة تحقق اقصى قدر من الفائدة المشتركة التي يقدمها افرادها. ورغم جوانب النقص التحليلية في الجمع بين مختلف أفراد الأسرة في وظيفة فائدة مشتركة، يعتبر نموذج الاقتصاد الجزئي للأسرة أنها تتصرف وكأنها كيان واحد يحقق أقصى قدر من الفائدة والرفاه للمشتركين. ويفترض أن الحياد بين الجنسين في هذه الحالة غير ذي موضوع ولا تأثير له.

٦٥ - ويقوم الإطار المفاهيمي الذي يستند اليه التحليل الاقتصادي وكذلك قدر كبير من عملية وضع السياسات الانمائية على اعتبار الأسرة المعيشية مجموعة من أفراد متعاونين يجمعون مواردهم المتاحة ويوزعونها بكفاءة بين أفراد الأسرة توزيعا يراعي رفاه كل فرد منهم. ورغم أن هذا النموذج لا يبرر معاملة الأسرة المعيشية كوحدة، (انظر المربع) فهو يعالج ذلك باعتبار أن حب الآخرين يطغى في الأسرة، وهو نموذج مستعمل على نطاق واسع لتحليل وتشكيل مجموعة من السياسات والمشاريع الانمائية.

٦٦ - واذا كانت المساواة في الدخل تترتب عليها مساواة في الوصول إلى الموارد، فإنه توجد أسباب قوية لتوجيه التحويلات إلى المرأة بوصفها فردا بغية تجنب اهدار الموارد على صعيد الأسرة المعيشية. وقدمت حجج وجيهة على أن التعليم والرعاية الصحية والائتمان والأغذية ليست "سلعا عامة للأسر المعيشية"[٥٢]، بل هي سلع فردية متنافسة ومتمانعة في الاستهلاك. وبينت البحوث أن عدم معالجة أوجه الانحياز في تخصيص الموارد على صعيد الأسرة المعيشية يضعف المشاريع الإنمائية. والسياسات الموجهة إلى الزيادة من انتاجية القطاع الزراعي أو تطوير تنظيم الأعمال الحرة لا تحقق النتائج المرجوة منها إلا عندما تأخذ في اعتبارها أن في الاسرة المعيشية الواحدة عدة وحدات محاسبة اقتصادية منفصلة وأن نمط تبادل اليد العاملة وتوزيع الموارد فيما بينها يعكس الفروق في قدرة أفرادها على المساومة، التي تتوقف بدورها على استحقاقاتهم. بيد أن العادة تعتبر أن المرأة تستحق القليل، فتكون قدرتها على المساومة بالتالي ضعيفة. ومن هذه الزاوية يكون نموذج الصراع التعاوني أداة أنسب لصنع السياسات الانمائية لأنه يقدم أساسا لنهج وضع السياسات على أساس العلاقات داخل الأسرة المعيشية. بيد أن نموذج الصراع التعاوني، وإن كان موضوع مناقشة واسعة في الدراسات عن التنمية البشرية والمنظور البنيوي لصنع سياسات الاقتصاد الكلي، لا يزال أقرب إلى الاستثناء أمام خلفية النهج الوحدوي النيوكلاسيكي من كونه أداة للتخطيط الانمائي.

نماذج الأسرة المعيشية في النظريات الاقتصادية

١ - الاقتصاديات الجديدة للاسرة المعيشية: أنموذج لحد الأقصى من الرفاه المشترك

في هذا الانموذج يمتد اطار تحقيق القدر الأقصى على صعيد الاقتصاد الجزئي إلى تحليل الأسرة المعيشية. وفي محاولة حل مشكلة الجمع بين الأشكال التي يفضلها مختلف الأفراد في وظيفة رفاه وحيدة، يقدم النموذج افتراضا بأنه "نظرا إلى أهمية رابطة الدم ... ترتبط أشكال التفضيل لمختلف الأفراد [في الأسرة المعيشية] بـ "علاقة رفاه اجتماعي" تأخذ في الاعتبار درجة الاستحقاق أو القيمة الاثنية لمستوى استهلاك كل فرد من الأفراد"[أ]. ويفترض النموذج أيضا وجود سلوك يسعى إلى تحقيق اقصى قدر من الفائدة وأشكال تفضيل مستقرة وتوازنا في الأسواق الضمنية أو الصريحة، في تقديمه لتحليل منظم للأسرة المعيشية. أما المشاكل التي قد تتسبب في فشل السعي إلى تحقيق اقصى قدر من الفائدة، مثل المقارنة بين مختلف اشكال الفائدة وتحقيق أقصى قدر من الفائدة المشتركة، فتعالَج بافتراض وجود أسواق ضمنية وسلوك غير أناني من جانب رئيس الأسرة المعيشية[ب].

٢ - الاقتصاديات لمؤسسية لجديدة: لعقود لضمنية ونموذج لمساومة للأسرة المعيشية: نموذج الصراع التعاوني[ج]

تشدد الاقتصاديات المؤسسية الجديدة على تطور المؤسسات الاجتماعية التي تخلق السياق الذي تتخذ فيه مختلف القرارات الفردية. وهي تنظر إلى الأسرة المعيشية باعتبارها نمط انتاج وتبادل مؤسسين. وتـُعتبر الأسرة المعيشية استجابة مؤسسية للاحتياجات الأساسية استنادا إلى علاقات بين أفراد تربط بينهم صلات القرابة أو المصاهرة. ويعكس اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية الحقوق والالتزامات التعاقدية، وكذلك الحوافز الاقتصادية. والاقتصاديات المؤسسية ترفض فرضية حب الغير وتنظر إلى الفوارق من زاوية التجارة الداخلية وهي زاوية تتأثر بما لكل واحد من المشتركين من قوة نسبية على المساومة. ونموذج الصراع التعاوني يستعمل شكل المساومة الذي تتسم به الاقتصاديات المؤسسية ويعالج مسائل نوع الجنس والسلطة داخل الأسرة المعيشية. وهذا النموذج يفترض أن أفراد الأسرة المعيشية يتعاونون طالما أنهم يعتبرون أن تعاونهم يحقق نتائج أفضل. وينطلق هذا الافتراض من فكرة تحقيق أقصى قدر من الفائدة باعتبار أن أفراد الأسرة المعيشية لا يساومون فقط على أساس المصلحة الشخصية، أي "الفائدة". بل ان استرايتجية مساومتهم تتوقف على ادراكهم لاستحقاقاتهم. والاستحقاق يتوقف على مساهماتهم بالشكل الذي يدركونه، وبما أن مساهمة المرأة "خفية" في معظم الأحيان، يـُعتبر أنها تستحق القليل، بغض الطرف عما تبذله من جهد أو تقضيه من وقت.

(أ) P. Samuelson "Social indifference curves", Quarterly journal of Economics, vol. LXX, no. 1 (1956), p. 10.

(ب) G. Becker "A treatise on the Family" (Cambridge, Mass., University Press, 1991).

(ج) K. Sen, "Gender and cooperative conflicts", in I. Tinker (ed.) Persistent inequalities (Oxford, Oxford University Press, 1990) pp.123-149.

٦٧ - وقد تكون لكل من النمو الاقتصادي والتضخم والسياسات النقدية والضريبية آثار مختلفة على المرأة. ومع ذلك فإن الاقتصاد الكلي يغفل تماما في مناقشته للقيم الكلية المسائل المتعلقة بنوع الجنس. وجانب النقص هذا في الاقتصاد الكلي ينبع من اغفال جانب كامل من الانتاج، هو انتاج الموارد البشرية دون أجر. والعمل الذي تقوم به المرأة في انجاب وصيانة الموارد البشرية لا يدخل في الحسابات القومية، ولذلك فإن الصلة بين الاقتصاد بأجر والاقتصاد دون أجر مفقودة. ولهذه الحالة نتائج عملية هامة. وعند صياغة سياسات الاقتصاد الكلي يُضيع البعد المتعلق بنوع الجنس في نتائج التغيرات التي تحدث في اشارات السوق واعادة توزيع الموارد. ومن الجوانب الضمنية في هذا النهج أن قدرة المرأة على التعويض على صعيد الأسرة المعيشية عن الانخفاض في الناتج وعن التغيرات في تركيب ومستوى الطلب الكلي تعامَل وكأنها غير متناهية المرونة، مما يخفي أثر سياسات الاقتصاد الكلي على أساس الموارد البشرية للنشاط الاقتصادي. وقد يُحدث ذلك بدوره أثرا سلبيا على القدرة على المنافسة الاقتصادية دوليا، وموازين المدفوعات، والنمو الاقتصادي، إذ يبقى النقص في المهارات البشرية الناتج عن الآثار السلبية لسياسات الاقتصاد الكلي دون معالجة ودون تخطيط فيما يتصل بتدابير وموارد الدعم، مما يجعل تلك السياسات غير مستدامة.

٦٨ - والسوق المالية التي تعاني من الضغط والائتمان المحصص (بنظام حصص) يفضلان كثافة رأس المال وقد يديمان التمييز. والمؤسسات الصغيرة، بما فيها معظم الأعمال التجارية التي تملكها نساء، مضطرة إلى البحث عن الائتمان في الأسواق غير الرسمية حيث تدفع اسعار فائدة أعلى بعدة مرات مما يُدفع في القطاع المالي الرسمي. وبما أن الضغوط المالية تعوق تنمية الانتاج الصغير النطاق، فهي تضر باشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي. وتقديم الائتمان حسب نظم إدارية مفروضة يضر بالمرأة بطريقة غير مباشرة لأنه يتعارض مع تخصيص الموارد بفعالية ويعوق النمو الاقتصادي.

٦٩ - وقد اتضح أن سياسات تحرير التجارة والانفتاح على الخارج، اذا ما رافقتها سياسات داعمة على صعيد الاقتصاد الكلي بما فيها ادارة أسعار الصرف والمحافظة على القدرة على التنافس دوليا، تفيد المرأة بدعم مركزها الاقتصادي وقدرتها على المساومة داخل الأسرة. بيد أن فقدان القدرة على المنافسة وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤثران على المرأة أكثر من تأثيرهما على الرجل لأن أرباب العمل لا يزالون يشعرون بحرية التمييز ضدها.

٧٠ - وتتضح الصلة بين السياسات الضريبية والعمالة والتغير الهيكلي والنمو الاقتصادي أكثر لو عولجت الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في السياسات الضريبية منذ بداية وضعها. والمسائل الرئيسية التي لها آثار محددة لها صلة بنوع الجنس في مسألة الضرائب هي وحدة الضرائب، وتدرجها، والتوازن بين فرض الضرائب مباشرة أو غير مباشرة وتوافر الخصم الضريبي فيما يتصل بمركز العائل ورعاية الأطفال. وتختلف أهمية هذه المسائل باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية: ففي حين أن المرأة في الاقتصادات الصناعية تولي لمسألة الضرائب الشخصية أهمية أكبر مما توليه المرأة في البلدان النامية حيث كثيرا ما يكون دخلها أقل من عتبة الضرائب، فإن التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة،

وسياسات الضرائب القطاعية وتدرج جدول الضرائب هي الجوانب التي تهم عمالة المرأة ووصولها إلى موارد الانتاج.

٧١ - ومن شأن وجود جداول ضرائب شخصية أكثر تدرجا، وخيار تحديد الضرائب على أساس الدخل الشخصي أو المشترك، والتخفيض من الاعتماد على الضرائب الارتدادية أن يفيد المرأة ويحفزها على البحث عن العمالة بأجر. ومن المستصوب أيضا تقديم خصم على الضرائب مقابل النفقات مثل رعاية الاطفال وذلك لحفز النساء على الاشتراك بأعداد كبيرة. ومن شأن الضرائب التي تعوق التصدير وأنشطة القطاع الزراعي أن تضر بمركز المرأة الاقتصادي.

سادسا - الاستنتاجات: استراتيجيات للزيادة من اشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية

٧٢ - تؤثر السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الانمائية على المرأة أينما وجدت، وكثيرا ما يفوق تأثيرها على المرأة تأثيرها على الرجل. والبعض من هذه السياسات والاستراتيجيات قادر على تحرير مهارات المرأة واسهامها في حين أن البعض الآخر يزيد من حدة الشروط التي تمنع حدوث ذلك. وتبين تحليلات شملت وصول المرأة في عدة بلدان إلى العمالة بأجر والى تنظيم الأعمال الحرة ان استراتيجيات النمو القائمة على الحماية وعلى كثافة رأس المال لا تساعد على النهوض بالمساواة بين الجنسين في الوصول إلى الأسواق. وتبيّن أيضا أن سياسات الاقتصاد الكلي المطبقة لمعالجة أشكال التشوه في توزيع الموارد كثيرا ما أضرت بوضع المرأة بالمقارنة بالرجل. بيد أنه من المهم ألا ننسى أن "الأثر السلبي" الذي تحدثه سياسات التكيف الهيكلي على المرأة يعود أولا وقبل كل شيء إلى قلة مرونة الأدوار التي يسندها اليها المجتمع والى محدودية وصولها إلى موارد الإنتاج، وهي عوامل موجودة من قبل أن يبدأ العمل بالاصلاحات الاقتصادية. ومن الأسباب الأخرى التي تجعل السياسات الاقتصادية تؤدي احيانا إلى نتائج غير متماثلة أن وضعها لا يأخذ في الاعتبار نوع الجنس. والمسألة هنا لا تقتصر على نتائج سياسات الاقتصاد الكلي التي لا يتساوى فيها الجنسان، بل ان فعالية تلك السياسات وقدرتها على الدوام متوقفتان على اعتبار نوع الجنس مسألة أساسية في تخطيط التنمية الكلية.

٧٣ - وينبغي لاستراتيجيات اشراك المرأة في التنمية في التسعينات أن تشدد على ادراج التوعية بأهمية نوع الجنس في كل خطوة من خطوات صنع سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الانمائي. وربط الصلة بين أدوات سياسات الاقتصاد الكلي وبين الهدف النهائي للتنمية، وهو التخفيف من الفقر، يتطلب ادراجا واضحا لبعد نوع الجنس في جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالجانبين النظري والتطبيقي للتنمية على صعيد الاقتصاد الكلي. وينبغي للتحليل القائم على مراعاة نوع الجنس أن يكون جزءا لا يتجزأ من رسم السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار والتخفيف من الفقر.

٧٤ - ويتطلب أخذ نوع الجنس في الاعتبار عند وضع السياسات الانمائية تغيير الافتراضات الأساسية بشأن التنمية. وهو تغيير يؤدي إلى الجمع بين عوامل الكفاءة والانصاف في وضع تصور للسياسات الإنمائية

وتطبيقها. وينبغي اعتبار القضاء على التشوه القائم على نوع الجنس في توزيع الموارد جانبا مكملا للكفاءة وليس معارضا لها. وبالاضافة إلى ذلك، اذا اسفرت عملية التنمية عن مساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالفرص، فانه ينبغي النظر اليها على أساس الاعتراف بأوجه الشبه بين الرجل والمرأة وليس الاختلاف بينهما. مثلا، ما ينبغي لتكلفة اجازة الأمومة ورعاية الأطفال أن تكون على حساب عمالة المرأة.

٧٥ - ومن الاستنتاجات الرئيسية التي يخلص اليها هذا التحليل هو وجوب دراسة الأبعاد المتصلة بنوع الجنس في جميع المسائل المتصلة بالسياسات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. ومن شأن الاهتمام بعناية بهذه العملية أن يساعد على ادراج اشراك المرأة اشراكا فعليا في التنمية في صلب السياسات الانمائية وتخطيط التنمية وبرامجها. ومن الخطوات الممكن اتخاذها في المستقبل الشروع في وضع نماذج نظرية واقتصادية تراعي المسائل المتصلة بنوع الجنس وتساعد على تحسين القرارات المتخذه في مجال السياسات الاقتصادية.

الحواشي

(١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.1.

(٢) انظر، مثلا، تقارير الأمين العام عن الآثار السلبية للحالة الاقتصادية الدولية على تحسين حالة المرأة (E/CN.6/1990/3)، وإدماج المرأة في عملية التنمية (E/CN.6/1992/8)، والمرأة التي تعاني من الفقر المدقع: إدماج اهتمامات المرأة في تخطيط التنمية الوطنية (E/CN.6/1993/3).

(٣) انظر أمانة الكمنولث، "Engendering adjustment for the 1990s"، تقرير فريق خبراء الكومنولث المعني بالمرأة والتكيف الهيكلي. و "Women's economic potential to overcome poverty"، تقرير مؤتمر المائدة المستديرة الدولي الذي عقد في بون/كونغزوينتر من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. تقرير أولي عن الاستنتاجات والتوصيات، ص ٧ من الأصل.

(٤) Diane Elson, "Gender Issues in Development Strategies" ورقة أعدت للحلقة الدراسية عن اشراك المرأة في التنمية، فيينا، ٩-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

(٥) يميز نموذج "التخطيط القائم على مراعاة نوع الجنس"، وهو نموذج ذو مرحلتين وضعه موزر Moser، من زاوية السياسة العامة ومن الزاوية العملية، بين المصلحة العملية أو الحالية للمرأة (الجوانب السلبية في الظروف الراهنة لعيش المرأة وعملها، مثلا) والاحتياجات الاستراتيجية التي تهدف إلى احلال علاقات بين الجنسين تتسم بقدر أكبر من المساواة، اما بالتخفيف من أسس حرمان المرأة الاقتصادي أو بتغيير تقسيم العمل بين الجنسين بشكل يجعله لا يعوق قدرة المرأة على كسب دخل (موزر، ١٩٩٣). Moser, Gender planning and development: Theoty, Practice and Training (New York, Routhledge, 1993).

(٦) Rossi Braidotti and others "Women, the Environment and Sustainable Development: Towards a Theoretical Synthesis". London, Zed Books, 1994, p.82.

(٧) Susan Bullock "Women and work", London, Zed Books, 1994. p. 30.

(٨) تقرير العمل العالمي، ١٩٩٤، مكتب العمل الدولي، جنيف، ١٩٩٤.

(٩) صندوق الأمم المتحدة للسكان، آفاق وطنية عن السكان والتنمية. توليف للتقارير الوطنية أُعد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤، ص ٣.

(١٠) انظر Shirley Nuss and others (1989)."Women in the world of work: statistical analysis and projections to the year 2000", Women, Work and development, No. 18. Geneva, ILO, p. 36.

(١١) اللجنة الاقتصادية لأوروبا. الاستعراض والتقييم الاقليميان لاستراتيجيات نيروبي التطلعية بشأن المساواة والتنمية والسلم. تقرير الأمانة E/ECE/RW/HLM/1، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤.

(١٢) الإيكونوميست، ٥ آذار/مارس ١٩٩٤.

(١٣) المعهد الدولي لدراسات العمل: "المرأة العاملة في بيئة عالمية متغيرة: اطار للمناقشة". ورقة عمل أعدت للمحفل الدولي المعني بتحقيق المساواة للمرأة في عالم العمل: تحديات المستقبل. جنيف، ١ ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

(١٤) ب. كوليي P. Collier (١٩٨٨) المرأة في التنمية: تحديد القضايا، إدارة السكان والتنمية البشرية، البنك الدولي، ١٩٨٨.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) نساء العالم: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XVII.2) ص ١١٣.

(١٧) اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وصول المرأة إلى العمالة وتنظيم الأعمال الحرة. E/ECE/RW/HLM/4، ١٩٩٤.

(١٨) المهن التي يرجح أن توفر أكبر عدد من الوظائف في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥: البيع (التجزئة)؛ التمريض المهني؛ الصرافة؛ الوظائف المكتبية العامة؛ سياقة الشاحنات؛ وظائف المديرين وكبار الاداريين؛ الحجـّاب وعمال التنظيف، بما في ذلك الخدم وعمال المنازل؛ مساعدي التمريض والقائمين بالمهمات العامة في المستشفيات وبمرافقة المرضى. تقديم الطعام والمشروبات؛ التدريس (في المدارس الابتدائية والثانوية)؛ خدمات الترحيب وتقديم المعلومات؛ تحليل النظم والعلوم الحاسوبية؛ عمال تجهيز الأغذية؛ عمال رعاية الأطفال؛ البستنة؛ المحاسبة ومراجعة الحسابات؛ البرمجة الحاسوبية؛ الحراسة. انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا E/ECE/RW/HLM/1 و 2، ١٩٩٤.

(١٩) الإيكونوميست، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦، الصفحة ١٣.

(٢٠) .S. Washington. "Women at Work", 1992, OECD Observer, No. 176

(٢١) National Association for Female Executives (NAFE), June 1993. Women in the American workforce and Power Structure: A Contemporary snapshot. (June 1993).

(٢٢) عدم الكفاءة السينية مفهوم مفاده أنه من الأرجح أن تعمل الشركات والاقتصادات عموما داخل حدود امكانات انتاجها دون أن تكون لها قدرة على تغيير تلك الحدود، لأن المنتجين لا يبذلون جهدا كافيا في جميع الأوقات لتحقيق اكبر قدر ممكن من الناتج، ولأنه توجد فجوة بين تكاليف التوريد الفعلية وبين الحد الأدنى من التكاليف الذي يمكن بلوغه. ويوحي هذا المفهوم بأن تكلفة زيادة الناتج هي صفر ولذلك فإنه من الممكن الزيادة من الناتج عند وجود عدم كفاءة سينية، دون زيادة مقابلة في مدخلات عوامل الانتاج.

(٢٣) .Angus Madison "Phases of Capitalist Development. New York: Oxford University Press, 1982

(٢٤) لا يوجد اتفاق في المؤلفات على تعريف المؤسسات الصغيرة جدا، التي تكتسب صفتها من عدد موظفيها بالمقارنة بمتوسط عدد الموظفين في المؤسسات العاملة في نفس القطاع. ووجد معهد جورجيا للتكنولوجيا ٥٠ تعريفا مختلفا مستعملا في ٧٥ بلدا (البنك الدولي، ١٩٨٧. العمالة وتطوير المؤسسات الصغيرة. ورقة سياسة قطاعية (واشنطن العاصمة)). ومن التعاريف ما يستند إلى رأس المال المستثمر، ومنها ما يقوم على معيار عدد الموظفين أو غيره من المعايير. وتعتبر منظمة العمل الدولية أن المؤسسات الصغيرة تتضمن "... الشركات الصناعية الصغيرة التي يصل عدد موظفيها إلى ٥٠، والوحدات الأسرية المكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص، والصناعات القروية، والرابطات، والشركات، والتعاونيات، والأعمال التجارية التي يشغلها أصحابها، والشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص في القطاع غير المنظم من الاقتصاد". وفي حين لا يوجد حد أدنى لحجم "المؤسسات الصغيرة" فإن تحديد الحد الأعلى يتوقف عادة على اهتمامات الشخص أو الهيئة المعنية وعلى القطاع الاقتصادي الذي يُستعمل فيه

التعريف. فمن وجهة النظر الادارية يمكن اعتبار المؤسسة صغيرة اذا كانت القرارات التنفيذية والادارية تُتخذ من طرف شخص أو شخصين، بيد أن التعاريف تختلف عندما يُنظر إلى المؤسسة الصغيرة من زاوية الممول أو مدير الموظفين أو التاجر أو مقدم الخدمات أو القائم بالصناعات التحويلية. واقترحت ورقة سياسة قطاعية للبنك الدولي عن المؤسسات الصغيرة اعتبار ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من الأصول الثابتة حدا أعلى في تصنيف المؤسسات الصغيرة، ولكنها لم تقترح حدا أدنى. وكلما استعملت هذه التعاريف، رغم تباين المصطلحات (المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة جدا، الشركات الصغيرة، إلى غير ذلك) يبدو أن المؤسسات النسائية تصنّف عموما من بين أصغر مؤسسات القطاع.

(٢٥) أمانة الأونكتاد، "المرأة كمنظّمة أعمال حرة وصنع القرارات في أقل البلدان نموا"، ورقة عمل أعدت لاجتماع فريق الخبراء المعني بالمرأة وصنع القرار الاقتصادي، نيويورك، ٧ - ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

(٢٦) M. Baydas "Discrimination against women in formal credit markets: reality or rhetoric?" World Development, vol. 22, no. 7, 1994, p. 1075.

(٢٧) S. Joekes and A. Weston، ١٩٩٤. المرأة وجدول أعمال التجارة الجديد. صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة: ص ٦٧.

(٢٨) M. Berger "تمكين المرأة من الائتمان: جوانب القوة والضعف في استعمال الائتمان كأداة للتخفيف من الفقر"، World Development vo. 17. no 7, July 1989, p. 1021.

(٢٩) S. Joekes and A. Weston، المرجع نفسه، ص ٦٦.

(٣٠) C. Grown and J. Sebstad "Introduction: towards a wider perspective on women's employment" World Development, vol. 17, No. 7 (July 1989); p. 937.

(٣١) المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة في التنمية، منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.95.IV.1)، ص ٨٥.

(٣٢) التقرير الوطني لكينيا، ١٩٩٤.

(٣٣) M. Berger، المرجع نفسه، الصفحتان ١٠١٩-١٠٢٠.

(٣٤) اجتماع فريق خبراء الأونكتاد المعني بدور المرأة في التنمية في أقل البلدان نموا، المعقود في نيامي يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٣٥) التقرير الوطني لغانا، ١٩٩٤.

(٣٦) M. Baydas، المرجع نفسه، ص ١٠٧٤.

(٣٧) D. Adams and J. von Pischke, "Microenterprise Credit Programs: Déjà Vu" World Development, Vol. 20, No. 10 (1992).

(٣٨) التقرير الوطني لغانا، ١٩٩٤.

(٣٩) C. Gladwin ed., Structural Adjustment and African Women Farmer, Gainesville, University of Florida Press, 1991.

(٤٠) M. Baydas، المرجع نفسه.

(٤١) P. Collier، المرجع نفسه.

(٤٢) التقرير الوطني لناميبيا، ١٩٩٤.

(٤٣) W. A. Lewis. The Theory of Economic Growth (London, Allen and Unwin (1995). Cited in D. Elson "Gender issues in development strategies; Paper prepared for the Seminar on integration of women in development, Vienna, 9-11 December 1991.

(٤٤) D. Elson :Gender-aware analysis and development economics, Journal of International Development, Vol. 5, No. 2 (1993), pp. 237-247.

(٤٥) C. Blackden and E. Morris-Hughes, Paradigm Posponed: Gender and Economic Adjustment in Sub-Sharan Africa، ورقة تقنية رقم ١٣، شعبة الموارد البشرية والفقر (البنك الدولي، آب/أغسطس ١٩٩٣) ص ٨.

(٤٦) F. Perkins "Are women benefiting from economic development?, IPA Review vol. 46, no. 4 (1994) p. 45-49.

(٤٧) S. Joekes and A. Weston ، **المرجع نفسه، ص ٥٩.**

(٤٨) B. Norton "Why women's businesses are getting ahead in exporting?", Working Women, vol. 19, no. 7 (July 1994).

(٤٩) **المرجع نفسه.**

(٥٠) D. Elson، **المرجع نفسه، ص ٢٤٠.**

(٥١) S. Feiner and B. Roberts " Hidden by the invisible hand: neoclassical economic theory and textbook treatment of race and gender", Gender and Society, vol. 4. no. 2 (june 1990), pp. 159-181.

(٥٢) I. Palmer "Social and gender issues in macro-economic policy advice": **ورقة مقدمة في اجتماع المائدة المستديرة الدولي عن قدرات المرأة الاقتصادية على التغلب على الفقر، بون/كونينغسوينتر، ٢٧ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.**